

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٧
جنيف ، ٢٣ حزيران/يونيه - ٩ تموز/يوليه ١٩٨٧

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ، ١٩٨٧

الملحق رقم ١ ألف



الأمم المتحدة

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٧
جنيف ، ٢٣ حزيران/يونيه - ٩ تموز/يوليه ١٩٨٧

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ، ١٩٨٧

الملحق رقم ١ ألف



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٧

ملاحظة

تعرف قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي :

القرارات

كانت قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى عام ١٩٧٧ (الى نهاية الدورة الثالثة والستين المستأنفة) ترقم على التوالي ، وتعرف برقم يتبعه اشارة الى الدورة بين قوسين (مثال ذلك: القرار ١٧٣٣ (د-٥٤) ، والقرار ١٩١٥ (د-٧٥) ، والقرار ٢٠٤٦ (د-٣) ، المتخذة في الدورة الرابعة والخمسين ، والدورة التنظيمية لعام ١٩٧٥ ، والدورة الاستثنائية الثالثة ، على التوالي) . وعندما كانت تتخذ عدة قرارات بنفس الرقم ، كان كل منها يعرف باسم حرف (مثال ذلك: القرار ١٩٢٦ بء (د-٥٨) ؛ القرارات ١٩٥٤ ألف الى دال (د-٥٩) . وكان آخر قرار مرقم على هذا النحو هو القرار ٢١٣٠ (د-٦٣) الموعر في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ .

ومنذ عام ١٩٧٨ ، وكجزء من النظام الجديد الذي اعتمد بشأن رموز وثائق المجلس ، أصبحت القرارات ترقم على أساس سنوي . وتعرف برقمين تفصل بينهما شرطة مائلة ، يشير الأول منها الى السنة ، والثاني الى رقم القرار في السلسلة السنوية (مثال ذلك : القرار ٤١/١٩٨٧) .

المقررات

حتى عام ١٩٧٣ (الى نهاية الدورة الخامسة والخمسين المستأنفة) كانت مقررات المجلس غير مرقمة . ومن عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٧ (الى نهاية الدورة الثالثة والستين المستأنفة) كانت المقررات ترقم على التوالي ، وتعرف برقم يتبعه اشارة الى الدورة بين قوسين (مثال ذلك: المقرر ٦٤ (د-٧٥) ، والمقرر ٧٨ (د-٥٨) ، المتخذان في الدورة التنظيمية لعام ١٩٧٥ والدورة الثامنة والخمسين على التوالي) . وكان آخر مقرر مرقم على هذا النحو هو المقرر ٢٩٣ (د-٦٣) الموعر في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ .

ومنذ عام ١٩٧٨ ، وكجزء من النظام الجديد الذي اعتمد بشأن رموز وثائق المجلس ، أصبحت المقررات ترقم على أساس سنوي ، وتعرف برقمين تفصل بينهما شرطة مائلة ، يشير الأول منها الى السنة والثاني الى رقم المقرر في السلسلة السنوية (مثال ذلك : المقرر ١٤٩/١٩٨٧) .

وفي عام ١٩٨٧ ، تنشر قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ثلاثة ملاحق للوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، على النحو التالي :

الملحق رقم ١ (الدورة التنظيمية لعام ١٩٨٧ ، والدورة العادية الأولى لعام ١٩٨٧) ؛

الملحق رقم ١ ألف : الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٧ ؛

الملحق رقم ١ بء (الدورة العادية الثانية المستأنفة لعام ١٩٨٧) .

* * *

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدي وثائق الأمم المتحدة .

المحتويات

الصفحة

د جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٧
و القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧
١ القرارات
٤٤ المقررات

جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٧

أقره المجلس في جلسته العشرين المعقودة في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٧

- ١ - افتتاح الدورة
- ٢ - اقرار جدول الأعمال ومساائل تنظيمية أخرى
- ٣ - المناقشة العامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية
- ٤ - دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي*
- ٥ - تقرير معوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
- ٦ - السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى
- ٧ - اشراك المرأة وانماها بصورة فعالة في عملية التنمية
- ٨ - التعاون الاقليمي
- ٩ - مشاكل الأغذية
- ١٠ - التعاون الدولي في ميدان البيئة
- ١١ - التعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية
- ١٢ - المسائل السكانية
- ١٣ - المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث
- ١٤ - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
- ١٥ - التعاون والتنسيق الدوليان داخل منظومة الأمم المتحدة
- ١٦ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩*
- ١٧ - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- ١٨ - جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩

* بند مسطر عنه أساء الدورة العادية الثانية المسانفة لعام ١٩٨٧ .

- ١٩ - الادارة العامة والمالية العامة
- ٢٠ - التجارة والتنمية*
- ٢١ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*
- ٢٢ - الانتخابات*

القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧

القرارات

<u>الصفحة</u>	<u>تاريخ اتخاذه</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>عنوانه</u>	<u>رقم القرار</u>
١	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	٧	تعزيز عمل الأمم المتحدة في ادماج المرأة بصورة فعالة في برامج التنمية الاقتصادية وأنشطتها (E/1987/120)	٦٥/١٩٨٧
٢	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	٨	اشراك المرأة في عملية التنمية في افريقيا (E/1987/SR.35 و E/1987/121)	٦٦/١٩٨٧
٣	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	٨	السنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية لزيادة انتاج الأغذية والزراعة في افريقيا (E/1987/121)	٦٧/١٩٨٧
٥	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	٨	الموارد البشرية والمالية : الشواغر في أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/1987/121)	٦٨/١٩٨٧
٦	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	٨	الوصلة الدائمة بين أوروبا و افريقيا عبر مضيق جبل طارق (E/1987/121)	٦٩/١٩٨٧
٧	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	٨	عقد التنمية الصناعية لافريقيا (E/1987/121/Add.1)	٧٠/١٩٨٧
١٠	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	١٢	برنامج العمل في ميدان السكان (E/1987/16 و E/1987/124)	٧١/١٩٨٧
١٣	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	١٢	متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان (E/1987/124 و E/1987/16)	٧٢/١٩٨٧
١٤	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	١٣	تقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في الصومال (E/1987/118)	٧٣/١٩٨٧
١٥	٨ تموز / يوليه ١٩٨٧	١٣	المساعدة في تعمير لبنان وتنميته (E/1987/118)	٧٤/١٩٨٧

القرارات (تابع)

<u>رقم القرار</u>	<u>عنوانه</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>تاريخ اتخاذه</u>	<u>الصفحة</u>
٧٥/١٩٨٧	الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الايدز) ومكافحتها (E/1987/L.35/Rev.1)	١٥	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	١٥
٧٦/١٩٨٧	الذكرى السنوية الأربعون لانشاء منظمة الصحة العالمية ، ١٩٨٨ (E/1987/L.39)	١٥	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	١٦
٧٧/١٩٨٧	تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (E/1987/119)	١٧	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	١٧
٧٨/١٩٨٧	تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (E/1987/119)	١٧	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	١٨
٧٩/١٩٨٧	استعراض شامل لعدة منظمات متعلق بالخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (E/1987/128)	١٥	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٢٢
٨٠/١٩٨٧	الجهود والتدابير الهادفة الى تشجيع محو الأمية (E/1987/128)	١٥	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٢٣
٨١/١٩٨٧	تنمية الموارد البشرية (E/1987/128)	١٥	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٢٤
٨٢/١٩٨٧	الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية (E/1987/128)	١٥	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٢٥
٨٣/١٩٨٧	تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والعشرين (E/1987/128)	١٥	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٢٦
٨٤/١٩٨٧	الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية (E/1987/128)	١٥	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٢٧

المقررات

<u>رقم المقرر</u>	<u>عنوانه</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>تاريخ انفاذه</u>	<u>الصفحة</u>
١٦٠/١٩٨٧	اقرار جدول الأعمال ومساائل تنظيمية أخرى (E/1987/SR.20 و E/1987/ SR.37)	٢	٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ و ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٤
١٦١/١٩٨٧	مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1987/L.45)	٢	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٤
١٦٢/١٩٨٧	تقرير الأمين العام عن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي (E/1987/L.46) ..	٣	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٥
١٦٣/١٩٨٧	ادراج بورما في قائمة أقل البلدان نموا (E/1987/23 و E/1987/SR.35)	٣	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٥
١٦٤/١٩٨٧	عضوية اسرائيل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (E/1987/121 و E/1987/ SR.35)	٨	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٥
١٦٥/١٩٨٧	مكان انعقاد الدورة الرابعة والأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء (E/1987/121)	٨	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٦
١٦٦/١٩٨٧	مكان انعقاد الدورة الثانية والعشرين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى (E/1987/121)	٨	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٦
١٦٧/١٩٨٧	مكان انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة الاقتصادية لافريقيا والاجتماع الرابع عشر لمؤتمر وزراء اللجنة (E/1987/121)	٨	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٦
١٦٨/١٩٨٧	تقرير الأمين العام عن عقد النقل والاتصالات في افريقيا (E/1987/121 و E/1987/SR.35)	٨	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٦

المقررات (تابع)

<u>رقم المقرر</u>	<u>عنوانه</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>تاريخ انفاذه</u>	<u>الصفحة</u>
١٦٩/١٩٨٧	تقرير الأمين العام بشأن التعاون الاقليمي (E/1987/121)	٨	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٧
١٧٠/١٩٨٧	تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (E/1987/123) ...	١٠	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٧
١٧١/١٩٨٧	تقريراً مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر وعن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني (E/1987/123) ..	١٠	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٧
١٧٢/١٩٨٧	تقرير لجنة المستوطنات البشرية (E/1987/115)	١١	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٧
١٧٣/١٩٨٧	تقرير الأمين العام عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة (E/1987/115)	١١	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٧
١٧٤/١٩٨٧	جدول الأعمال الموقت والوثائق الخاصة بالدورة الخامسة والعشرين للجنة السكان (E/1987/16 و E/1987/124)	١٢	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٨
١٧٥/١٩٨٧	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية: تغيير الاسم (E/1987/124)	١٢	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٤٩
١٧٦/١٩٨٧	التقارير التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بالمسائل السكانية (E/1987/124)	١٢	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٥٠
١٧٧/١٩٨٧	تقرير لجنة السكان (E/1987/124)	١٢	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٥٠
١٧٨/١٩٨٧	جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (E/1987/125) ...	١٨	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٥٠
١٧٩/١٩٨٧	المحاضر الموجزة للجان دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولهيئاته الفرعية (E/1987/125) ..	١٨	٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧	٥٠

القرارات

٦٥/١٩٨٧ - تعزيز عمل الأمم المتحدة في ادماج المرأة بصورة فعالة في برامج التنمية الاقتصادية وأنشطتها

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يدرك الدور الرئيسي الذي يقوم به في تنسيق أنشطة منظمات الأمم المتحدة وبرامجها لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية ،

وإذ يشير الى الفقرة ٣٣٨ من استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة^(١) التي شجع فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يقوم بدور أكثر قوة ونشاطا في استعراض وتنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بقضايا المرأة ،

وإذ يدرك استمرار أهمية ما لأهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، من طابع الترابط ،

١ - يحيط علما بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز عمل الأمم المتحدة في ادماج المرأة بصورة فعالة في برامج التنمية الاقتصادية وأنشطتها^(٢) ؛

٢ - يرجو من الأمين العام ، واضعا في الاعتبار أهداف ومبادئ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة ، أن يعد للجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، على أساس المعلومات التي سبق ورودها في تقريره ، اضافة الى هذا التقرير تتضمن جميعا لجميع الولايات التشريعية التي تنظم ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية ، بما في ذلك الفروع الملائمة من الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل الدولية من أجل مساعدة الجمعية العامة في تقييم ما لذلك من أهمية مستمرة لبرنامج عمل اللجنة المعنية بحالة المرأة ولتحديد جميع البرامج الفرعية والبرامج الرئيسية الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ والتي تتضمن أنشطة متصلة بادماج المرأة في التنمية الاقتصادية ، بما في ذلك البرامج الفرعية الاقليمية وذلك حسب ما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٦٥/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ؛

٣ - يرجو أيضا من الأمين العام أن يقدم توصيات محددة تهدف الى تحسين التنسيق في مجال تنفيذ التدابير الاقتصادية الانمائية الواردة في الاستراتيجيات التطلعية مع ايلاء الاعتبار المناسب للمسائل الميمنة في الفقرة ٤ (أ) و (ب) و (ج) من قراره ٦٥/١٩٨٦ ومراعاة المقترحات المتعلقة بالتنسيق على مستوى ما بين الأمانات والمقدمة في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن التنسيق في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة^(٣) ،

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥-٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.85.IV.10) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٢) . A/42/273-E/1987/74

(٣) . A/42/232-E/1987/68

٤ - يقرر النظر في تلك المسائل ، وبصفة خاصة في الأنشطة المتصلة بدمج المرأة في التنمية الاقتصادية والمبينة في الفصول ذات الصلة من مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، في ضوء الآراء المعرب عنها في الدورة الثانية والثلاثين للجنة المعنية بحالة المرأة ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ .

الجلسة العامة ٣٥
٨ تموز/ يولييه ١٩٨٧

٦٦/١٩٨٧ - اشراك المرأة في عملية التنمية في افريقيا

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يحيط علما بنتائج الدراسة التي اضطلع بها المركز الافريقي للتدريب والبحث في شؤون المرأة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ،

واذ يضع في اعتباره أهمية تخطيط الأنشطة ذات الصلة بالمرأة داخل الأمم المتحدة لربط هذا التخطيط في المنظومة بأسرها بالمرأة والتنمية من خلال الخطة المتوسطة الأجل ،

واذ يحيط علما بالقرار ٥٧٩ (د-٢١) المؤرخ في ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٦ المتعلق بالمرأة والتنمية في افريقيا^(٤) الذي اتخذته المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ،

واذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ١٠٦/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ بشأن صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة و ١٢٧/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن وظائف الموظفين من الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الاقليمية ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة أن تمول بعض الوظائف لاشراك المرأة في التنمية من الميزانية العادية للجان الاقليمية بعد أن ينتهي في عام ١٩٨٥ عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ،

واذ يحيط علما بالتوصيات التي تقدمت بها اجتماعات اللجان الاقليمية الفرعية لاشراك المرأة في التنمية ،

واذ يضع في اعتباره التوصيات الواردة في برنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٩٠-١٩٨٦^(٥) وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٩٠-١٩٨٦^(٦) ،

(٤) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦ ، الملحق رقم ١٢ (E/1986/33) ، الفصل الرابع .

(٥) A/40/6٤6 ، المرفق ، الاعلان (XXI) AHG/Dec.1 ، المرفق .

(٦) قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٣ ، المرفق .

- ١ - يوصي الدول التي لم تنضم بعد الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٧) أو لم تنفذها أن تبادر الى ذلك ، وخاصة في ميادين التعليم والعمل والأنشطة السياسية والاقتصادية ، ويحث النساء أنفسهن على التعاون مع حكوماتهن على نشر هذه الاتفاقية وادراجها في البرامج التعليمية ؛
- ٢ - يحيط علما بالدراسة المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبالتوصيات الواردة في تلك الدراسة ؛
- ٣ - يويد تخطيط الأنشطة المتعلقة بشراك المرأة في عملية التنمية التي تجري داخل منظومة الأمم المتحدة ككل ؛
- ٤ - يرجو من الأمين العام أن يبذل كل الجهود لضمان أن تتاح الخبرة الكافية للجنة الاقتصادية لافريقيا لتنفيذ برنامج عمل الأجهزة الاقليمية ودون الاقليمية المعنية بشراك المرأة في عملية التنمية وأن يعاد توزيع الوظائف في اطار الميزانية العادية للجنة لأداء هذه الوظيفة الهامة ،
- ٥ - يرجو أيضا من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا السهر على أن توضع المشاريع المتصلة بشراك المرأة في عملية التنمية بالتشاور والتنسيق مع مجالس المفوضين أو مع مجالس وزراء المراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ومع لجنة التنسيق الاقليمية لافريقيا لاشراك المرأة في عملية التنمية .

الجلسة العامة ٣٥
٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٦٧/١٩٨٧ - السنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية
لزيادة انتاج الأغذية والزراعة في افريقيا

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يساوره بالغ القلق ازاء الوضع الغذائي والزراعي الحرج في افريقيا خلال العقديين الماضيين كما يدل على ذلك الهبوط الحاد في الاعتماد على الذات في مجال الأغذية ،
واذ يدرك مع ذلك التحسن الذي طرأ على الوضع الغذائي في بعض البلدان خلال العامين الأخيرين بفضل تحسن الظروف الجوية والتدابير المتخذة في مجال السياسات في تلك البلدان ،
واقناعا منه بالحاجة الى اعادة انعاش الزراعة الافريقية ، وخاصة عن طريق تقوية أسسها بغية تحقيق تنمية على أسس متينة في مجال القطاع الغذائي ،
واذ يلاحظ النجاح الذي أحرزته بعض البلدان الافريقية في انتاج الأغذية ، وأملا منه في القضاء على الجوع في القارة الافريقية قضاء مبرما في أسرع وقت ممكن ،

(٧) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

وإذ يشير إلى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٨) ، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة ، والذي يولي أولوية عالية للقطاع الغذائي والزراعي ، كما نص على ذلك في برنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٩) الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الحادية والعشرين ،

وإذ يدرك الحاجة الملحة إلى الموارد المالية الكافية قصد تشجيع نمو القطاع الزراعي في أفريقيا ،

وإذ يدرك أيضا أن الفجوة التكنولوجية في أفريقيا مرتبطة ارتباطا مباشرا بهبوط الانتاجية الزراعية التي زادت تفاقمًا من جراء عوامل طبيعية مثل الجفاف ، والتصحر ، والفيضانات ، والأعاصير ، وقد نظر في تقرير الأمين العام بشأن السنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية لزيادة انتاج الأغذية والزراعة في أفريقيا^(١٠) ،

وإذ يدرك ان الجمعية العامة قد لاحظت في قرارها ١٩٨/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ أن عام ١٩٩١ قد يعلن سنة دولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية لزيادة انتاج الأغذية والزراعة في أفريقيا ، على أن توضع في الاعتبار المعايير ذات الصلة الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٦٧ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ ،

١ - يوءد من جديد الالتزام الفردي والجماعي للحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، بما يتضمنه من تركيز على الأغذية والزراعة كما هو منصوص عليه في برنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ؛

٢ - يرجو من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، كافة التدابير الضرورية لتيسير وضمان التعاون الفعال بين مؤسسات البحوث الوطنية ودون الإقليمية في أفريقيا ؛

٣ - يدعو المجتمع الدولي إلى أن يمنح أولوية عالية للقطاع الزراعي في أفريقيا ، وخاصة للبحوث الزراعية وتطوير التكنولوجيا ؛

٤ - يرجو من الأمين العام أن ينظر في تقديم مقترحات ملموسة إلى الجمعية العامة تكون وشيقة الصلة بالسنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية لزيادة انتاج الأغذية والزراعة في أفريقيا .

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز/يوليه ١٩٨٧

(٨) قرار الجمعية العامة دأ - ٢/١٣ ، المرفق .

(٩) A/40/666 ، المرفق الأول ، الاعلان (XXI) AHG/Dec.1 ، المرفق .

(١٠) A/42/310-E/1987/88 .

٦٨/١٩٨٧ - الموارد البشرية والمالية : الشواغر في أمانة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قراره ٨١/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨٤ بشأن مسائل الموظفين والادارة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا^(١١) و ٥٩/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٦ بشأن الوضع المالي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،

وقد نظر في قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٦١ (د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ والمعنون " الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية" (١٢) ،

واذ يلاحظ مع القلق أن قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ بشأن مسائل الموظفين والادارة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لم ينفذ حتى الآن تنفيذا كاملا ،

واذ يلاحظ القلق الذي أعربت عنه لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والعشرين لكون معدل الشواغر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لا يزال مرتفعا بشكل مفرط وما انفك يوءثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ أنشطة اللجنة (١٣) ،

واذ يلاحظ قلق الدول الأعضاء في اللجنة بسبب وضع اللجنة الفريد المتمم بالنقص الخطير في الموارد البشرية التي هي ضرورة أساسية لتمكين اللجنة من أن تضطلع ببرامج الأنشطة المنوطة بها، وخاصة منذ أن تعهدت اللجنة ، عند اعتماد ميزانيتها ، بالغاء ثلاثين برنامجا فرعيا بسبب قلة الموارد المالية والبشرية ،

يرجو من الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتمكين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من الوفاء باحتياجاتها في مجال الموظفين ، على نحو ما أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٣٩ .

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

(١١) غير اسم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٥ ، الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

(١٢) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١٥ ، (E/1987/35) ، الفرع رابعا .

(١٣) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/42/16) ، الجزء الأول ، الفقرة ١٤٢ .

٦٩/١٩٨٧ - الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يذكر بقراره ٥٧/١٩٨٢ المؤرخ في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٨٢ ، وقراره ٦٢/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٣ ، وقراره ٧٥/١٩٨٤ المؤرخ في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٨٤ ، وقراره ٧٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥ ،

واذ يشير الى الاستنتاجات الواردة في التقرير المرحلي الذي أعده ، تطبيقا للقرارات المذكورة ، الأمينان التنفيذيان للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا عن تطوّر الدراسات المعنية بمشروع الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق^(١٤) ،

واذ يرحب بالتعاون القائم بصدد المشروع بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا وحكومتها إسبانيا والمغرب ومراكز الدراسات المتعلقة بالنقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، واذ يدرك أهمية هذا المشروع في تطوير النقل في المنطقة وفي تدعيم العلاقات بين الشمال والجنوب ،

واذ يدرك أيضا آثار المشروع على تشجيع البحوث العلمية والتقنية في شتى أرجاء العالم ،

١ - يدعو اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الى التعاون مع الحكومتين الأسبانية والمغربية في اقامة تجمعات تتألف من معاهد البحث والشركات الصناعية ومؤسسات البناء والمؤسسات المالية لمتابعة ووضع الدراسات المتعلقة بالمشروع ؛

٢ - يدعو البلدان المعنية الى التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل ادماج المشروع على وجه أفضل في شبكات النقل البري في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

٣ - يرجو من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي :

(أ) أن يخصصا ، بقدر الامكان ، التسهيلات اللازمة لتقييم الدراسات والأعمال المتعلقة بالمشروع ، مع المراعاة اللازمة لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ؛

(ب) أن يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، تقريرا مرحليا عن مدى تقدم الدراسات والأعمال المتعلقة بالمشروع والمضطلع بها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المختصة .

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٧٠/١٩٨٧ - عقد التنمية الصناعية لافريقيا

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يحيط علما بالقرار ١ (د-٧) للمؤتمر السابع لوزراء الصناعة الافريقيين بشأن تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، المعقود في اديس ابابا في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨٤ (١٥) ،

واذ يشير الى القرار ٨ الذي اعتمده المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (١١) في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٨٤ ، وقرار مجلس التنمية الصناعية ٥٧ (د-١٨) الموعر في ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٤ (١٧) ،

واذ يحيط علما بخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (١٨) ووثيقة لاغوس الختامية (١٩) وكذلك بقرار المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٤٢ (د ١٧) ، الموعر في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٢ (٢٠) وقرار الجمعية العامة ٦٦/٣٥ بء الموعر في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ وكلاهما بشأن وضع وتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ،

واذ يلاحظ مع الأسف أن الاعتماد البالغ ٨٦ مليون دولار الذي كان مرصودا للعقد في الميزانية البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ قد خفض الى ٢٧ مليون دولار نظرا الى القيود في الموارد ، واذ يساوره القلق بشأن الشدة المالية التي تعاني منها تلك المنظمة واللجنة الاقتصادية لافريقيا والتي تجعل من الصعب تنفيذ أنشطتهما المتصلة بالعقد ،

واذ يحيط علما بالقرار ١٠٤٧ (د-٤٤) الذي اعتمده المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الرابعة والأربعين (٢١) ، وبالقرار ٥٦٤ (د-٢١) الموعر في ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٦ الذي اعتمده مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا (٢٢) ،

-
- (١٥) أنظر الوثيقة E/ECA/CM.10/27 .
- (١٦) أنظر الوثيقة ID/CONF.5/46 و Corr.1 ، الفصل الثاني ، الفرع باء .
- (١٧) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/39/16) ، المرفق الأول .
- (١٨) A/S-11/14 ، المرفق الأول .
- (١٩) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .
- (٢٠) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ١١
- (E/1982/21) ، الفصل الخامس .
- (٢١) انظر الوثيقة A/41/654 ، المرفق الأول .
- (٢٢) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦ ، الملحق رقم ١٢
- (E/1986/33) ، الفصل الرابع .

وإذ يضع في اعتباره برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٢٣) الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة والذي استعرضت فيه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا استعراضا ناقدا ، وعرضت تدابير محددة لإعادة تشكيل اقتصادات البلدان الأفريقية وانعاشها ،

وإذ يسلم بالدور الحاسم الذي ينبغي أن يؤديه القطاع الصناعي ، بوصفه موردا لمدخلات عوامل الإنتاج الرئيسية ، في إطار برنامج العقد ، في عملية الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، كما أكدته برنامج أفريقيا ذو الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٢٤) ،

وإذ يضع في اعتباره الصلة الهامة الأساسية بين الصناعة والزراعة في برنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ والمساهمة الحيوية التي سيقدمها تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا إلى إنتاج الأغذية وانعاش الزراعة في أفريقيا ،

وإذ يكرر تأكيد التزام المنطقة بأن تقوم ، عن طريق عملية التنمية ، بتغيير هيكل اقتصاداتها المعتمدة حاليا ، بشكل مفرط ، على صادرات السلع الأساسية الأولية ،

وإذ يساوره القلق إزاء الأزمة الاقتصادية المستمرة التي تواجه القارة وللعقبات الخطيرة التي تعرقل التنمية الصناعية للمنطقة والتي تشمل النقص في ما يلزم من مهارات وقدرات تكنولوجية وموارد مالية مع الافتقار إلى شبكة حسنة التكامل من الصناعات الاستراتيجية والأساسية اللازمة لتنفيذ برنامج العقد ،

وإذ يرحب بتحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة وبقرار عقد الدورة الثانية للمؤتمر العام لتلك المنظمة في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ،

وإذ يؤكد ضرورة توفير موارد كافية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تدعيم برنامج العقد ،

١ - يحث الدوا الأعضاء ، والمنظمات الأفريقية والدولية ، وأمانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تكثيف جهودها الرامية إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا خلال السنوات الأربع الباقية من العقد ؛

٢ - يكرر تأكيد الأهمية والأولوية اللتين توليهما البلدان الأفريقية للقطاع الصناعي نظرا إلى دوره الأساسي في تنفيذ برنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ والتحقيق الكامل لأهداف خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا ووثيقة لاغوس الختامية ؛

٣ - يناشد الجمعية العامة النظر في إمكانية توفير موارد مالية كافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتمكينها من الاضطلاع بأنشطتها المتصلة ببرنامج العقد ، وذلك وفقا لقراري المجلس الاقتصادي

(٢٣) قرار الجمعية العامة د/١٢/٢٠٠٠ ، المرفق .

(٢٤) A/40/566 ، المرفق الأول ، الاعلان (XXI) AHG/Dec.1 ، المرفق .

والاجتماعي ٦١/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، و٦٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٦ والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والعشرين^(٢٥)؛

٤ - يحيط علما بموافقة مجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ التي اعتمد فيها للعقد مبلغ ٨٦ مليون دولار ، ويعرب عن أمله في أن يؤكد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تخصيص هذا المبلغ عند اعتماده للميزانية البرنامجية ؛

٥ - يناشد المجتمع الدولي ووكالات التمويل المتعددة الأطراف ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي وكذلك الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل والمؤسسات الانمائية ، أن تزيد من تدفق الموارد الاستثمارية وموارد المساعدات التقنية الى القطاع الصناعي في افريقيا لكي يتسنى تنفيذ مشاريع استثمارية وداعمة وطنية ودون اقليمية ، وتسهيل تنفيذ برنامج العقد ؛

٦ - يقترح أن تعمل الدول الأعضاء ، والمنظمات دون الاقليمية والاقليمية ، وغيرها من المنظمات الدولية على ضمان أن يساهم رقم التخطيط الارشادي الاقليمي لدورة البرمجة الرابعة اسهاما كبيرا في دفع عجلة تنفيذ الأنشطة المتصلة بالعقد الى الأمام ؛

٧ - يدعو الى اجراء تقييم مستقل في منتصف العقد لتنفيذ برنامج العقد ، وفقا لما اقترح للمؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين في القرار ا (د-٦٦)^(٢٦) ، ويدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى النظر في تمويل عملية التقييم هذه وأن يشترك في اجرائها بالتعاون مع أمانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وكذلك الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة بالموضوع ؛

٨ - يحث منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي والمؤسسات المالية الافريقية والدولية الأخرى ذات الصلة على زيادة استخدام المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاستشارية الافريقية ، حسب الاقتضاء ، في مجال اعداد وتنفيذ المشاريع التي تمولها في افريقيا ؛

٩ - يناشد البلدان المانحة والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية ذات الصلة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أن توفر الموارد اللازمة والحافزة للحكومات والمؤسسات دون الاقليمية والاقليمية والتجمعات الاقتصادية التي تتناول شؤون الصناعة لتيسير ترتيبات التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تنفيذ برنامج العقد ،

(٢٥) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق

رقم ١٦ (A/42/16) ، الجزء الأول •

(٢٦) أنظر E/ECA/CM.8/2

١٠ - يوعيد الاتجاه الجديد المسند لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية نتيجة لتحويلها الى وكالة متخصصة ، مما يعزز دورها الهام في التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالصناعة ، ولاسيما الأولوية المعطاة لأنشطة التعاون التقني ، وتنمية القوى العاملة الصناعية ، ونظام المشاورات ، والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والاصلاح الصناعي ، وتشجيع الاستثمار وتنمية القدرات التكنولوجية ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وزيادة اشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ودمج المرأة في عملية التصنيع ؛

١١ - يحيط علما باعتزام البلدان الافريقية اعلان " يوم تصنيع افريقيا " تحتفل به سنويا جميع البلدان الافريقية ؛

١٢ - يوصي ، بعد اجراء تقييم مناسب لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، بالنظر في اعلان عقد ثان كهذا من أجل زيادة التعجيل بعملية التصنيع في افريقيا ، ويطلب الى أمانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تضطلع ، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الافريقية ومنظمات الأمم المتحدة المختصة ، باعداد برنامج ملائم لعقد ثان يقدم الى مؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين .

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٧١/١٩٨٧ - برنامج العمل في ميدان السكان

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣٤٤ (د-٢٩) و ٣٣٤٥ (د-٢٩) (المؤرخين في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ بشأن توصيات المؤتمر العالمي للسكان ، والى قرارها ٢٢٨/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ بشأن المؤتمر الدولي المعني بالسكان ،

واذ يشير أيضا الى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨/١٩٨١ المؤرخ في ٦ أيار/ مايو ١٩٨١ بشأن تعزيز التدابير المتعلقة بتنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ، و ٣/١٩٨٥ بشأن الهيكل السكاني ، و ٤/١٩٨٥ بشأن الآثار المترتبة على توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، و ٥/١٩٨٥ بشأن برنامج العمل في ميدان السكان ، و ٦/١٩٨٥ بشأن مركز المرأة ودورها في مجال السكان ، والمؤرخة جميعها في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٥ ، و ٧/١٩٨٦ المؤرخ في ٣١ أيار/ مايو ١٩٨٦ بشأن المسائل السكانية ،

واذ يوكد ما لبرامج عمل منظومة الأمم المتحدة في ميدان السكان من دور مساند في بلوغ غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٢٧) ومتابعة أهداف التعاون الاقتصادي ،

(٢٧) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

وقد استعرض ديباجة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالسكان^(٢٨)، والفرع المتعلق بالسلم والأمن والسكان، والفروع الأخرى من التوصيات المتعلقة بمواصلة تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان التي تؤكد فيها من جديد أن مبادئ وأهداف خطة العمل العالمية للسكان مازالت صالحة تماما وأن تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق السلم والأمن الدوليين مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتحقيق أهداف السياسات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم التشديد فيها على عدد من القضايا الداخلة في ميدان السكان والتي ينبغي مواصلة ادراجها في برنامج العمل، حسب الاقتضاء،

وإذ يؤكد من جديد الدور الهام الذي تضطلع به لجنة السكان بوصفها الهيئة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسائل السكان،

وإذ يحيط علما بتقرير لجنة السكان عن دورتها الرابعة والعشرين^(٢٩) والآراء التي أعرب عنها في التقرير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩،

١ - يحيط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٧-١٩٨٦ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩؛

٢ - يرجو من الأمين العام أن يضع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، آخذا في الاعتبار، حسب الاقتضاء، الآراء المعرب عنها في الدورة الرابعة والعشرين للجنة السكان، وفي جملة أمور، المبادئ التوجيهية المتعلقة ببرامج عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ أدناه؛

٣ - يرجو أيضا من الأمين العام :

(أ) أن يواصل بهمة رصد الاتجاهات والسياسات السكانية العالمية وأن يضطلع بالأعمال التحضيرية لعملية استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان؛

(ب) أن يواصل برامج العمل بشأن ما يلي :

١' التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسكان؛

٢' الترابط بين مركز ودور المرأة وبين السكان؛

٣' السياسات السكانية، بما في ذلك الاستقصاء السادس للسياسة السكانية فيما بين الحكومات؛

(٢٨) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان ١٩٨٤، مكسيكو، ٦ - ١٤ آب / أغسطس

١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.84.XIII.8)، الفصل الأول، الفرع باء •

(٢٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٧، الملحق رقم ٣،

• (E/1987/16)

- ٤٤ الدراسات التحليلية المتعلقة بتحديد الأهداف الديموغرافية ؛
٥٤ التقديرات والاسقاطات السكانية ؛
٦٤ تحليل الوفيات ؛
٧٤ الخصوبة وتنظيم الأسرة ؛
٨٤ التحضر والهجرة الداخلية والدولية ؛
٩٤ آثار التغيرات في السكان وهيكل الأسرة المعيشية ؛
١٠٤ تطوير شبكة المعلومات السكانية العالمية ، بما في ذلك الخدمات الاعلامية عن المتوفر من برامج الحاسبة الالكترونية ؛
(ج) أن يواصل العمل على تنفيذ البرامج في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، حسب الاقتضاء ؛

٤ - يرجو كذلك من الأمين العام :

- (أ) أن يواصل ويعزز أنشطة التعاون التقني المتعددة التخصصات في ميدان السكان في المجالات التالية :

- ١٤ التدريب في مجال الديموغرافيا ومساائل السكان والتنمية ، بما في ذلك التدريب المتخصص القصير الأجل ، ولاسيما في مجال استخدام برامج الحاسبات الالكترونية الدقيقة ؛
٢٤ تقييم وتحليل البيانات السكانية الأساسية ، وخاصة فيما يتعلق بدورة عام ١٩٩٠ للتعدادات السكانية ، واستخدام برامج الحاسبات الالكترونية ، ونشر البيانات واستخدامها في تخطيط التنمية الوطنية ؛
٣٤ وضع السياسات السكانية وادماجها في التخطيط الانمائي ، وخاصة من خلال تعزيز الآليات المؤسسية الوطنية للبحث والتدريب أثناء الخدمة والتوثيق ؛
(ب) أن يواصل تحليل وتقييم ونشر الدراسات المتعلقة بالخبرة المكتسبة في أنشطة التعاون التقني في ميدان السكان •

٥ - يعيد التأكيد على أهمية المحافظة على نطاق وفعالية وكفاءة البرنامج السكاني العالمي ومواصلة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، واللجان الاقليمية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، في تخطيط وتنفيذ برامجها السكانية وكذلك ضرورة قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتعزيز التعاون والتنسيق ، حسب الاقتضاء ، مع سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية المعنية •

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز / يوليه ١٩٨٧

٧٢/١٩٨٧ - متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٩ الموعر في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ ،
واذ يشير أيضا الى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣ (د-٣) الموعر في ٣ تشرين
الأول/ اكتوبر ١٩٤٦ ، و ٤/١٩٨٥ و ٥/١٩٨٥ الموعرين في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٥ و ٧/١٩٨٦ الموعر
في ٢١ أيار/ مايو ١٩٨٦ ،

وقد نظر في تقرير لجنة السكان عن دورتها الرابعة والعشرين^(٣٠) ، وتقرير الأمين العام
عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان السكان^(٣١) وعن رصد المساعدة المتعددة
الأطراف في ميدان السكان^(٣٢) ،

واذ يؤكد من جديد ضرورة ايجاد استراتيجية منسقة وفعالة وناجعة للأمم المتحدة ولمنظومة
الأمم المتحدة في معالجة قضايا السكان ،

واذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ الموعر في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦
بشأن استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة ،

١ - يرجو من الأمين العام أن يعد ، على أساس منتظم ، تقارير عن الأنشطة التي تضطلع
بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان السكان ، وعن أعمال المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير
الحكومية في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان^(٣٣) ، وعن رصد المساعدة المتعددة الأطراف في
ميدان السكان ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أن يواصل ، على
أساس منتظم ، تقديم تقارير الى لجنة السكان عن أنشطة الصندوق ؛

٣ - يدعو لجنة السكان الى القيام ، في مجال اختصاصها ، باستعراض تلك التقارير
واحالة آرائها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته العادية الثانية ؛

٤ - يرجو كذلك من الأمين العام ، تعزيزا للترابط والانسجام بين الأنشطة السكانية في
منظومة الأمم المتحدة وزيادة لفاعلية العمل الذي تضطلع به مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة
في ميدان السكان ، أن يتخذ الخطوات اللازمة لتمكين لجنة التنسيق الادارية من أن تستعرض بشكل
منتظم الأنشطة والبرامج السكانية في منظومة الأمم المتحدة ؛

(٣٠) المرجع نفسه .

(٣١) E/1987/4 .

(٣٢) E/1987/5 .

(٣٣) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤ ، مكسيكو ، ٦-١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٤

(منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.84.XIII.8) ، الفصل الأول ، الفرع باء .

٥ - يدعو الأمين العام ، بغية تحقيق تمثيل متوازن في لجنة السكان لمختلف مجالات الخبرة التقنية والفنية في ميداني الدراسات السكانية والمساعدات السكانية ، الى التشاور مع حكومات الدول الأعضاء في اللجنة ، طبقاً للفقرة ٣ من قرار المجلس ٣ (د-٣) وللنظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٣٤) ، وذلك قبل قيام هذه الحكومات بتعيين ممثليها بصفة نهائية وقرار المجلس بهذا التعيين .

الجلسة العامة ٣٥
٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٧٣/١٩٨٧ - تقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة
بالجفاف في الصومال

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ بشأن البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية ،

واذ يشعر بقلق بالغ لأن الجفاف يهدد الحياة من جديد ويحدث خسائر فادحة في المواشي والممتلكات في الصومال ،

واذ يضع في اعتباره أن حكومة الصومال تقدر أن الجفاف يصيب ١٦ مليون شخص منهم ٧٠٠ ٠٠٠ طفل ، وأن ٨٠٠ شخص قد لاقوا حتفهم ،

واذ يلاحظ أن حكومة الصومال وجهت في ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ نداء للحصول على مساعدة طارئة واتخذت خطوات لتنسيق جهود الاغاثة مع الأمم المتحدة ومجتمع المانحين ، بما في ذلك انشاء لجنة في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ تعنى باجراءات مكافحة الجفاف ،

واذ يدرك احتياجات الاغاثة حسبما وردت في التقرير الاعلامي الذي أصدره في ٥ أيار/ مايو ١٩٨٧ منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث ،

١ - يشني على الجهود المضنية التي تبذلها حكومة الصومال للتخفيف من المحنة التي يعانها ضحايا الجفاف ؛

٢ - يرجو من الدول الأعضاء ومن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تشارك في الجهود المتضافرة للتخفيف من آثار الجفاف الضارة على سكان الصومال ؛

٣ - يرجو من الأمين العام أن يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٣٥
٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٧٤/١٩٨٧ - المساعدة في تعمير لبنان وتنميته

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ،
وقرارها السابقة بشأن المساعدة الدولية لتعمير لبنان التي طلبت فيها الجمعية العامة من الوكالات
المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها أن توسع برامجها للمساعدة وأن تكثفها
استجابة لاحتياجات لبنان ،

واذ يسلم بأن الحالة الراهنة في لبنان الناجمة عن الأحداث التي وقعت في هذا البلد،
وتوقف الأنشطة الاقتصادية وارتفاع أعباء الدولة في نفس الوقت الذي انخفض فيه الدخل القومي
انخفاضا مقلقا ، تتطلب تقديم مساعدة عاجلة ،

يناشد جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل وتكثف جهودها من
أجل تعبئة كل المساعدة الممكنة للحكومة اللبنانية في جهودها الرامية الى التعمير والتنمية ، وفقا
لما يتصل بذلك من قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي •

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز / يوليه ١٩٨٧

٧٥/١٩٨٧ - الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الايدز) ومكافحتها

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وقد نظر في قرار جمعيه الصحة العالمية جصع٤٠-٢٦ المؤرخ في ١٥ أيار / مايو ١٩٨٧ بشأن
استراتيجية عالمية للوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الايدز) ومكافحتها ،

واذ يساوره بالغ القلق أن يعلم أن هذا المرض قد اتخذ أبعاد الجائحة التي توعثر على
جميع أقاليم العالم وأنه يشكل تهديدا خطيرا لبلوغ هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ وللتنمية
الاجتماعية والاقتصادية عامة ،

واذ يرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصاراه لمنع زيادة انتشار الايدز ، واضعا نصب
عينه أن الاعلام يعد عنصرا أساسيا في مكافحة الايدز وأن لكل فرد مسؤولية في هذا الصدد ،

واذ يدرك أن حالة الطوارئ التي أثارها الايدز على نطاق العالم سوف تقتضي اتخاذا
اجراءات عاجلة وقوية ذات منحى عالمي في مجالات الوقاية والمكافحة والبحوث ،

١ - يوجه نظر الجمعية العامة الى قرار جمعية الصحة العالمية جصع٤٠-٢٦ الذي
أيدت جمعية الصحة العالمية بموجبه الاستراتيجية العالمية للوقاية من الايدز ومكافحتها والتي أعدتها
منظمة الصحة العالمية ؛

٢ - يعرب عن تقديره لمنظمة الصحة العالمية لأخذها زمام المبادرة في حشد جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذا المرض ؛

٣ - يدعو كافة الدول الى اتخاذ اجراءات فعالة للوقاية من الايدز ومكافحتها تمشيًا مع الاستراتيجية العالمية ؛

٤ - يحث جميع الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها الوكالات المتخصصة ، والوكالات الشائية والمتعددة الأطراف ، وكذلك المنظمات غير الحكومية والطوعية على دعم الكفاح ضد الايدز في كافة أرجاء العالم وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية فيما تبذله من جهود لتوجيه وتنسيق هذه الحملة العاجلة ضد الايدز وتمشيا مع الاستراتيجية العالمية •

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٧٦/١٩٨٧ - الذكرى السنوية الاربعون لانشاء منظمة الصحة العالمية ، ١٩٨٨

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وقد استمع الى البيان الذي أدلى به المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (٣٥) ،

واذ يعرب عن تقديره للانجازات الهامة التي حققتها منظمة الصحة العالمية في مجال الاضطلاع بولايتها الدستورية المتمثلة في توجيه العمل الصحي الدولي وتنسيقه ،

واذ يلاحظ مع الارتياح قرار جمعية الصحة العالمية جصع ٤٠-٣٦ المؤرخ في ١٥ أيار/ مايو ١٩٨٧ بشأن الذكرى السنوية الأربعين لانشاء منظمة الصحة العالمية ،

١ - يلاحظ أن منظمة الصحة العالمية تعتزم الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشائها وذلك خلال عام ١٩٨٨ وفقا لقرار جمعية الصحة العالمية جصع ٤٠-٣٦ ؛

٢ - يلاحظ أيضا أن منظمة الصحة العالمية سوف تغتنم هذه المناسبة ، في الذكرى السنوية الأربعين لانشائها ، كفرصة عالمية لاعلام وتعبئة جميع المعنيين لتحقيق هدف توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، في جو من حسن النية وتوافق الرأي والاحترام المتبادل ؛

٣ - يدعو الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والأربعين ، الى الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء منظمة الصحة العالمية على نحو يليق بانجازاتها ودورها المستقبلي في ميدان الصحة الدولية •

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

(٣٥) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الجلسات العامة ،

المجلد الثاني ، الجلسة الحادية والثلاثون (E/1987/SR.31) •

٧٧/١٩٨٧ - تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٨١/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ،
واذ يشير أيضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/
يوليه ١٩٨٦ ،

واذ يشير كذلك الى برنامج العمل لاعمال الحقوق الفلسطينية ، الذي اعتمده المؤتمر الدولي
المعني بقضية فلسطين^(٣٦) ،

واذ يلاحظ الحاجة الى توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ،

واذ يلاحظ أيضا أن الاجتماع المعني بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني عقد في جنيف
يوم ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨١/٤١ ،

١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الى الشعب
الفلسطيني^(٣٧) ؛

٢ - يرحب باعداد مشروع برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب
الفلسطيني الوارد في تقرير الأمين العام^(٣٨) ؛

٣ - يرجو من الأمين العام أن يضع البرنامج ويسعى الى تنفيذه بالتعاون الوثيق مع
منظمة التحرير الفلسطينية وأن ينسق الأنشطة المتوخاة من قبل مختلف مؤسسات منظومة الأمم
المتحدة في اطار البرنامج المذكور ؛

٤ - يحث المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير
الحكومية على ألا تقدم معونتها أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة للأراضي الفلسطينية المحتلة
الا لفائدة الشعب الفلسطيني وبطريقة لا تساعد على اطالة الاحتلال الاسرائيلي ؛

٥ - يرجو من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير
الحكومية مواصلة وزيادة مساعدتها للشعب الفلسطيني بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛

٦ - يرجو من الأمين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا
الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

(٣٦) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/ أغسطس - ٧ أيلول/

سبتمبر ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.83.I.21) ، الفصل الأول ، الفرع باء .

(٣٧) Add.1 و A/42/289-E/1987/86

(٣٨) A/42/289-E/1987/٤٦ ، المرفق

٧٨/١٩٨٧ - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وقد درس تقرير الأمين العام (٣٩) وتقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٤٠) بشأن
مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وقد استمع الى بياني رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ،

واذ يذكر بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ ،
الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبجميع القرارات الأخرى التي اتخذتها
هيئات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، بما فيها على وجه الخصوص قرار الجمعية العامة ١٥/٤١
المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٨٦ المؤرخ
في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ،

واذ يذكر أيضا بقراري الجمعية العامة د-١٤ / ١/ المؤرخ في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦
و ٣٩/٤١ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ بشأن مسألة ناميبيا ، والقرار ٣٥/٤١ المؤرخ
في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ بشأن سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ،

واذ يساوره بالغ القلق لأن أهداف ميثاق الأمم المتحدة و اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة لم تتحقق على نحو تام فيما يتعلق بالشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية
والأجنبية ، ولا سيما الشعبين المكافحين في ناميبيا وجنوب افريقيا في ظل الحكم القمعي الذي
يمارسه نظام بريتوريا العنصري ،

واذ يعيد تأكيد مسؤولية الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة
في أن تتخذ جميع التدابير الفعالة ، كل في دائرة اختصاصها ، للمساعدة على التنفيذ التام والسريع
للإعلان ، وغيره من القرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ،

واذ يلاحظ بالغ القلق أن جنوب افريقيا لاتزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين بسبب
ممارستها للفصل العنصري واحتلالها غير الشرعي لناميبيا وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي
ترتكبها ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة ،

واذ يدين بقوة مواصلة جنوب افريقيا انتهاك الالتزامات التي تتحملها بموجب الميثاق ،
وعدم امتثالها المستمر لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة ،

(٣٩) Add.1 9 A/42/264

(٤٠) E/1987/85

وإذ يؤكد من جديد أن إنكار الحقوق السياسية والمدنية الكاملة على أغلبية سكان جنوب أفريقيا هو نتيجة استمرار وضع استعماري في ذلك البلد ،

وإذ يدرك إدراكا عميقا الحاجة الملحة المستمرة لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الى المساعدة الملموسة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة ، في كفاهما في سبيل التحرر من الاحتلال غير الشرعي لبلدهما من جانب نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا ،

وتقديرًا منه للتقدم المستمر الذي أحرز من خلال الجهود المتواصلة التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقديم المساعدة الى اللاجئين من الجنوب الافريقي ،

وإذ يساوره بالغ القلق لأن التدابير التي اتخذتها حتى الآن المنظمات المعنية في سبيل تقديم المساعدة الى شعب ناميبيا لاتزال غير كافية لتلبية احتياجاته العاجلة والمتزايدة ،

وإذ يساوره شديد القلق ازاء التعاون المتواصل بين صندوق النقد الدولي وحكومة جنوب أفريقيا في تجاهل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح الجهود المتواصلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتقديم المساعدة الى ناميبيا وحركات التحرير الوطني المعنية ، وإذ يثني على المبادرة التي اتخذتها تلك المنظمة باقامة قنوات لاجراء اتصالات ومشاورات دورية أوثق بين الوكالات المتخصصة ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني في مجال وضع برامج المساعدة ،

١ - يحيط علما بتقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويؤيد الملاحظات والاقتراحات الواردة فيه ؛

٢ - يؤكد من جديد أن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل ممارستها حقها في تقرير المصير والاستقلال يترتب عليه بالتبعية وأن تقدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جميع أشكال المساعدة المعنوية والمادية الضرورية الى شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا وحركات تحريرهما الوطني ؛

٣ - يعرب عن تقديره للوكالات المتخصصة ولمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي استمرت في التعاون ، بدرجات متفاوتة ، مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في مجال تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من القرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ، ويحث جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية وصندوق النقد الدولي ، على المساهمة في التنفيذ الكامل والسريع للأحكام ذات الصلة الواردة في تلك القرارات ؛

٤ - يرجو من الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تعتمد ، في ضوء تكثيف كفاح التحرير في ناميبيا ، الى بذل جميع الجهود الممكنة على سبيل الاستعجال لزيادة تقديم المساعدة الى شعب ناميبيا ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج بناء دولة ناميبيا ؛

٥ - يرجو من الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تعتمد ، بالنظر الى تردّي الحالة في جنوب افريقيا والى ما يقوم به نظام الفصل العنصري من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول في تلك المنطقة ، الى زيادة مساعدتها لدول خط المواجهة وللدول المجاورة ولحركات التحرير في جنوب افريقيا ؛

٦ - يرجو أيضا من الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة لحجب أية مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو أية مساعدة أخرى عن حكومة جنوب افريقيا الي أن تعيد تلك الحكومة الى شعب ناميبيا حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال ، وأن تمتنع عن اتخاذ اي اجراء قد ينطوي على اعتراف باحتلال هذا النظام لناميبيا احتلالا غير شرعي أو على دعم لذلك الاحتلال ؛

٧ - يرجو كذلك من الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تقوم ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وعن مجلس الأمن بشأن سياسة الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا ، بتكثيف دعمها لشعب جنوب افريقيا المضطهد وأن تتخذ من التدابير ما يكفل عزل نظام الفصل العنصري تماما ، وتعبئة الرأي العام العالمي لمناهضة الفصل العنصري ؛

٨ - يدين استمرار حكومة جنوب افريقيا في عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ والسذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، ويعلن أن قيام تلك الحكومة في ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ بانشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ويندهوك هو عمل غير مشروع ولاغ وباطل ؛

٩ - يعرب عن بالغ استيائه من استمرار تعاون صندوق النقد الدولي مع حكومة جنوب افريقيا ، في تجاهل لقرارات الجمعية العامة المتكررة الداعية الى عكس ذلك ويطلب على وجه الاستعجال الى الصندوق أن يضع حدا لهذا التعاون ،

١٠ - يوصي بادراج بند مستقل بشأن تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية في جدول أعمال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقدتها في المستقبل الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وأمانات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، بهدف زيادة تعزيز التدابير الحالية لتنسيق الاجراءات الرامية الى ضمان الاستفادة من الموارد المتاحة على أفضل وجه في تقديم المساعدة الى شعوب الأقاليم المستعمرة ؛

١١ - يلاحظ مع الارتياح دخول ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، في عضوية مؤسسات شتى في منظومة الأمم المتحدة ويحث المؤسسات التي لم تمنح مجلس الأمم المتحدة لناميبيا العضوية الكاملة حتى الآن على أن تفعل ذلك دون ابطاء ؛

١٢ - يلاحظ مع الارتياح أيضا الترتيبات التي اتخذتها عدة وكالات متخصصة ومؤسسات تابعة للأمم المتحدة لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك الكامل بصفة مراقب في الأعمال التي تتصل بالمسائل المتعلقة ببلد كل منها ، ويطلب الى

المؤسسات الدولية التي لم تتخذ تلك الترتيبات حتى الآن أن تفعل ذلك دون ابطاء ، بما في ذلك اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحمل تكاليف اشتراك هؤلاء الممثلين ؛

١٣ - يوصي بأن تكثف جميع الدول جهودها في الوكالات المتخصصة وفي المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها لضمان التنفيذ الكامل والفعال لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من قرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛

١٤ - يحث الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي لم تدرج بالفعل في جدول أعمال الاجتماعات العادية لهيئات ادارتها بندا مستقلا بشأن التقدم الذي أحرزته هذه المؤسسات والاجراءات التي يتعين أن تتخذها في مجال تنفيذها لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من قرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على أن تفعل ذلك ؛

١٥ - يحث أيضا الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى فسي منظومة الأمم المتحدة على أن يقوموا ، بالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية ، بوضع مقترحات محددة بشأن التنفيذ الكامل لمقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأن يقدموا تلك المقترحات ، على سبيل الأولوية ، الى أجهزتهم الادارية والتشريعية ؛

١٦ - يوجه نظر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى هذا القرار والى المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٧ ؛

١٧ - يرجو من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل المشاورات بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس ؛

١٨ - يرجو من الأمين العام أن يتابع تنفيذ هذا القرار مع الاهتمام خاصة بتنسيق وتكامل الترتيبات المعدة لتحقيق أقصى حد من كفاءة أنشطة المساعدة التي توفرها شتى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بهدف تمكين شعب ناميبيا من تحقيق استقلاله بسرعة ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ؛

١٩ - يقرر أن يبقي هذه المسائل قيد الاستعراض المستمر .

الجلسة العامة ٣٥

٨ تموز / يولييه ١٩٨٧

٧٩/١٩٨٧ - استعراض شامل لعدة منظمات متعلق بالخطط المتوسطة
الأجل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير
العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل لعدة منظمات والمتعلق بالخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(٤١) ، والجزء الأول من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها السابعة والعشرين^(٤٢) ،

١ - يدعو اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الى أن تنظر على نحو ملائم ، في دورتها التاسعة ، في الاستعراض الشامل لعدة منظمات والمتعلق بالخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وأن تنظر على نحو ملائم كذلك في تقييم وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ؛

٢ - يحث اللجنة الحكومية الدولية على ممارسة دور التنسيق المسند اليها بموجب برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(٤٣) وقرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ وعلى بحث مسائل التنسيق في كل دورة من دوراتها ؛

٣ - يقرر تعزيز مهمته التنسيقية في ميدان العلم والتكنولوجيا بغية مساعدة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في تنسيق جهودها مع مراعاة الحاجة الى تجنب التداخل والازدواج ؛

٤ - يقرر أيضا أن يرتبط أداءه لمهامه فيما يتعلق بالتنسيق في ميدان العلم والتكنولوجيا بنظره في المسائل الموضوعية في هذا الميدان ؛

٥ - يطلب الى اللجنة الحكومية الدولية وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة القيام ، وفقا لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، بتركيز أنشطتها في ميدان العلم والتكنولوجيا على الحاجة الى استحداث أشكال عملية من التعاون في مجالات محددة ، مع ايلاء اهتمام خاص لتقوية القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ومراعاة المناقشة التي جرت في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٧ .

الجلسة العامة ٣٦

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

(٤١) E/1987/51 .

(٤٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/42/16) .

(٤٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ٢٠-٣١

آب/ أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.I.21 والتصويب) ، الفصل السابع .

١٩٨٧/٨٠ - الجهود والتدابير الهادفة الى تشجيع محو الأمية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يذكر بقرار الجمعية العامة ١١٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، الذي دعت فيه الجمعية المجلس الى النظر في مسألة اعلان سنة دولية لمحو الأمية ،

واذ يشير الى القرار ٧-١-٢ المؤرخ في ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ والذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته السادسة والعشرين بعد المائة ، والذي اقترح فيه أن تملن الجمعية العامة سنة ١٩٩٠ سنة دولية لمحو الأمية ،

واذ يشدد على أن انتشار الأمية الواسع ، وبخاصة في العديد من البلدان النامية ، يعوق على نحو خطير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء الثقافي والروحي ،

واقترعا منه بأن عملية التعليم يمكن أن تسهم اسهاما لا غنى عنه في تحقيق التقدم الاجتماعي والتفاهم المتبادل والتعاون بين الأمم ،

واذ يضع في اعتباره أن محو الأمية يتطلب تعاونا وجهودا مشتركة على النطاق العالمي ،

واقترعا منه بأن وضع استراتيجية عالمية للقضاء على الأمية وتنظيم حملة على النطاق العالمي لمحو الأمية سيعملان على تعميق فهم الجماهير في العالم لشتى جوانب مشكلة الأمية وسيساعدان على تكثيف الجهود من أجل نشر معرفة القراءة والكتابة والتعليم ،

واذ يكرر تأكيد أهمية الفقرة ١٦٤ من استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (٤٤) ، التي تحدد الحاجة الى البرامج ذات الأولوية للتغلب على العقبات الخاصة التي جعلت نسبة الأمية بين النساء أعلى عموما منها بين الرجال ،

١ - يحيط علما مع التقدير بالاقترحات الداعية الى الاحتفال بسنة دولية لمحو الأمية والتي أعدها المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٤٥) ؛

٢ - يدعو الجمعية العامة الى اعلان سنة ١٩٩٠ " السنة الدولية لمحو الأمية " ؛

٣ - يناشد جميع الدول الأعضاء أن تتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الاعداد للسنة الدولية لمحو الأمية وأن تشارك مشاركة نشطة في تنفيذ الأنشطة التي ستعقد في اطار هذه السنة .

الجلسة العامة ٣٦

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

(٤٤) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة :

المساواة والتنمية والسلام ، نيروبي ١٥-٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.10) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٤٥) أنظر E/1987/113

٨١/١٩٨٧ - تنمية الموارد البشرية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يعيد تأكيد الدور الحاسم للموارد البشرية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،
واذ يضع في اعتباره أن عملية التنمية الطويلة الأجل للبلدان النامية هدف من الأهداف
الرئيسية للتعاون الدولي والأنشطة الانمائية لمنظومة الأمم المتحدة وأن تنمية الموارد البشرية أمر
أساسي لتحقيق ذلك الهدف ،

واذ يسلم بأن تدريب العاملين الوطنيين هو جزء هام لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية ،
واذ يشير الى الأهمية التي تعلق على تنمية الموارد البشرية في الاستراتيجية الانمائية
الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث^(٤٦) ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥
بشأن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية والى قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٨٦ بشأن تنمية الموارد
البشرية ،

واذ يحيط علما بالمقرر ١٥/٨٧ الذي اتخذه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي
في ١٨ حزيران /يونيه ١٩٨٧ بشأن تنمية الموارد البشرية^(٤٧) ،

واذ يرى أنه لكل بلد نام أن يقرر المحتوى الممكن لبرنامج وطني لتنمية الموارد البشرية ،
واذ يأخذ في اعتباره الخبرة الهائلة والقدرة التقنية التي اكتسبتها مؤسسات منظومة الأمم
المتحدة في تنمية الموارد البشرية في مجالات اختصاص كل منها ، واقتناعا منه بالحاجة الى زيادة
تنسيق هذه الأنشطة ،

واذ يحيط علما بالمذكرة التي قدمتها لجنة التنسيق الادارية عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم
المتحدة في مجال تنمية الموارد البشرية ومساهماتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان
النامية ، والآراء المعرب عنها في الموجز الذي قدمه رئيسا الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج
والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية^(٤٨) ،

واذ يؤكد على دوره الأساسي في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية الموارد
البشرية ،

(٤٦) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

(٤٧) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١٢

• المرفق الأول (E/1987/25)

(٤٨) E/1987/83 ، الفرع ثالثا .

- ١ - يحيط علماً بمذكرة الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية (٤٩)؛
- ٢ - يحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية (٥٠)؛
- ٣ - يعيد تأكيد ضرورة اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات تجاه تنمية الموارد البشرية من جميع جوانبها في برنامج عمل الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- ٤ - يرجو من الأمين العام ، آخذاً في اعتباره الدراسات السابقة والمناقشات التي جرت في السلسلة الثانية والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ، وكذلك التقرير الشامل المقرر تقديمه الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دورته الخامسة والثلاثين ، تقديم تقرير شامل ، بعد التشاور مع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، عن تنمية الموارد البشرية وأنشطة المنظومة ككل في ذلك الميدان ، يتضمن استنتاجاته وتوصياته ، الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والأربعين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لكي تنظر فيه وتتخذ الاجراء المناسب ؛
- ٥ - يدعو حكومات الدول الأعضاء الى تزويد الأمين العام بمعلومات عن خبرتها في تنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك العاملون الوطنيون المؤهلون ، ليعكسها في تقريره ؛
- ٦ - يرجو من الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الحسبان على النحو الواجب لدى اعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ؛
- ٧ - يطلب الى جميع أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنفذ هذا القرار وأن تنقل وجهات نظرها بشأن هذه المسألة الى الأمين العام .

الجلسة العامة ٣٦
٨ تموز / يوليه ١٩٨٧

٨٢/١٩٨٧ - الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق
ولجنة التنسيق الادارية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يذكر بقراره ٥٠/١٩٨٦ ، الموعر في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ،

وان يؤكد على ما للاجتماعات المشتركة من أهمية في تنسيق أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ،

(٤٩) • A/42/335-E/1987/84

(٥٠) • A/42/275-E/1987/76

وقد نظر في تقرير رئيسي لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية بشأن السلسلة الثانية والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين اللجنتين (٥١) ،

١ - يكرر أن ثمة حاجة الى مزيد من التحسينات كيما يتسنى للاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية أن تحقق أهدافها ، بالنظر الى الاصلاحات الادارية الجارية في الأمم المتحدة ؛

٢ - يحيط علما بتقرير رئيسي لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية بشأن السلسلة الثانية والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين اللجنتين ، الذي يتضمن الآراء التي أعرب عنها المشاركون بشأن جدول الاجتماعات المشتركة وأماكن انعقادها ومحتواها ؛

٣ - يوصي بأن يكون الحضور في الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية على مستوى عال ، ويرجو من اللجنة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالدراسة المتعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي دراسة وتقديم توصيات بشأن الجوانب التنظيمية للمسألة ، ولاسيما مكان انعقاد الدورات المقبلة للاجتماعات المشتركة ؛

٤ - يوكد على ضرورة الاستمرار في توجيه الاجتماعات المشتركة نحو تنسيق المسائل الهامة وعلى أن تتيح هذه الاجتماعات اجراء مناقشات متعمقة بين المشاركين .

الجلسة العامة ٣٦

٨ تموز / يوليه ١٩٨٧

٨٣/١٩٨٧ - تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال

دورتها السابعة والعشرين

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وقد نظر في الجزء الأول من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والعشرين (٥٢) ،

واذ يكرر تأكيد أهمية وظائف البرمجة والتنسيق التي تضطلع بها اللجنة بوصفها الجهاز الفرعي الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة فيما يتعلق بالتخطيط والبرمجة والتنسيق ،

واذ يشدد على أهمية المسؤوليات الاضافية التي أوكلتها الى اللجنة الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ،

(٥١) E/1987/83 .

(٥٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٦

• (A/42/16)

- ١ - يقر الجزء الأول من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والعشرين ؛
- ٢ - يوعيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير ؛
- ٣ - يأذن للجنة بأن تستأنف ، مع مراعاة الاجراءات المقررة ، دورتها السابعة والعشرين لمدة تستغرق أسبوعين وتبدأ في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ، للنظر في المسائل المدرجة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والعشرين المستأنفة^(٥٣) ووضع تقريرها في صيغته النهائية ،
- ٤ - يرجو من الأمين العام أن يزود لجنة البرنامج والتنسيق في الوقت المناسب بالوثائق اللازمة لانجاز أعمالها ؛
- ٥ - يقرر احالة الأجزاء ذات الصلة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السادسة والعشرين^(٥٤) فيما يتعلق بالدراسة التفصيلية لطرق عملها الى اللجنة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالدراسة المتعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ؛
- ٦ - يقرر أيضا أن يحيل الى اللجنة الخاصة تقرير الأمين العام عن التنسيق في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة^(٥٥) ، وكذلك الأجزاء ذات الصلة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والعشرين .

الجلسة العامة ٣٦

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٨٤/١٩٨٧ - الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قراراته ٦٨/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٨٠ بشأن التعاون في أوجه استخدام البحار وتنمية المناطق الساحلية ، و ٤٨/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٨٣ بشأن الشؤون البحرية ، و ٧٥/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥ بشأن الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية ،

واقترعا منه بأن الموارد البحرية تمثل مساهمة قائمة ومحتملة هامة في التنمية ،

واذ يلاحظ الاهتمام المتزايد من جانب الدول الأعضاء ، ولاسيما البلدان النامية ، في تنمية مواردها البحرية ،

(٥٣) المرجع نفسه ، الجزء الأول ، الفقرة ١٧ .

(٥٤) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٣٨ (A/41/38) .

(٥٥) A/42/232-E/1987/68 .

- ١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون " تنمية المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية : المشاكل والنهج في تقرير السياسة والتخطيط والادارة " (٥٦)؛
- ٢ - يعترف بضرورة استحداث خطط بحرية وطنية ، وبخاصة من جانب البلدان النامية في اطار نهج متكامل وشامل يأخذ في كامل الاعتبار الجوانب المشتركة القطاعات لتنمية الموارد البحرية؛
- ٣ - يدعو أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة الى أن تواصل في اطار ولاياتها واختصاصاتها ، توفير المساعدة للبلدان النامية في تقييمها للجوانب الاقتصادية والعلمية والتقنية والمالية والبشرية المتصلة بالشؤون البحرية ، بغية تعزيز قدراتها على تنفيذ سياساتها وخططها البحرية الوطنية ، وبخاصة ما يتصل منها بالتعاون الدولي في هذا الميدان ؛
- ٤ - يرجو من الأمين العام مواصلة دراسة التطورات العالمية والاقليمية والوطنية في سياق التعاون الدولي المتصل بالشؤون البحرية ؛
- ٥ - يرجو من الأمين العام أن يوفر ، في التقرير الذي سيقدمه الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، بيانا بالتدابير المتخذة استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء ، ولاسيما احتياجات البلدان النامية في هذا الميدان .

الجلسة العامة ٣٦

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٨٥/١٩٨٧ - السلسلة الثانية والعشرون من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وقد نظر في تقرير رئيسي لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية عن تنسيق السلسلة الثانية والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين اللجنتين (٥٧) ،
يقرر أن تنظر لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية في مسألة اجراءات متابعة السلسلة الثانية والعشرين من الاجتماعات المشتركة ، وذلك في سياق اختيار موضوع للسلسلة الثالثة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين اللجنتين .

الجلسة العامة ٣٦

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

• E/1987/69 (٥٦)

• E/1987/83 (٥٧)

الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة للمرأة والتنمية ،
وتنسيق تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض
بالمرأة على نطاق المنظومة

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يؤكد من جديد تدابير تعزيز التنسيق المؤسسي الواردة في الفصل الخامس من استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (٥٨) ،

وان يدرك ضرورة الاتساق بين الترتيبات المشتركة بين الأمانات بغية تنسيق الأنشطة الادارية والتنفيذية والبرنامجية المتصلة بمركز المرأة ،

وان يرحب بما قدمه وضع الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة للمرأة والتنمية من اسهام مهم للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، مؤكدا ضرورة التركيز على الأنشطة المضطلع بها على الصعيديين الاقليمي والدولي ،

وقد نظر في الجزء الأول من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والعشرين (٥٩) ،

١ - يرجو من الأمين العام والأعضاء الآخرين في لجنة التنسيق الادارية ، عند ترجمة الأحكام ذات الصلة من الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (٦٠) الى وثائق التخطيط والبرمجة ذات الصلة في الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مراعاة ما أعربت عنه الوفود من آراء في دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٨٧ وفي الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق ؛

٢ - يحث اللجان الاقليمية الخمس على تنفيذ الخطة المتوسطة الاجل للمرأة والتنمية على نطاق المنظومة ، وبذل كل جهد لتطوير أبعادها الاقليمية تطويرا كاملا ؛

٣ - يرجو من الأمين العام أن يسترعي انتباه جميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة والعاملة في ميدان التنمية الاقتصادية الى تلك الخطة ؛

٤ - يرجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج فرعا عن المرأة والتنمية في تقريره السنوي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛

(٥٨) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، نيروبي ، ١٥-٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.85.IV.10) ، الفصل الأول ، الفرع ألف ، الفقرات ٣٣٨-٣٤٤ .

(٥٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٦
• (A/42/16)

(٦٠) أنظر تقرير لجنة التنسيق الادارية عن الخطة المقترحة (E/1987/5٤)

- ٥ - يوصي لجنة التنسيق الادارية بوضع الترتيبات المناسبة لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة ، بما فيها ، عند الاقتضاء ، تحديد الوكالات الرائدة ، والترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات مخصصة لمراكز التنسيق المتعلقة بالمرأة ، ولرصد تنفيذ الخطة ، بما في ذلك ايكال تلك المسؤولة الى هيئة فرعية ، مع تقديم تقرير عن ذلك الى المجلس عن طريق لجنة مركز المرأة ؛
- ٦ - يطلب الى لجنة البرنامج والتنسيق أن تبدأ اعداد تحليل برنامجي شامل على نطاق المنظومة بشأن المسائل المتصلة بالنهوض بالمرأة لكي ينظر فيه في عام ١٩٨٩ ، بغية توفير بيانات أساسية للتحقق من مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة ومراقبة هذا التقدم ، ويرجو في هذا الصدد من الأمين العام احالة تقرير عن تحليل البرامج على نطاق المنظومة الى لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والثلاثين ؛
- ٧ - يدعو مجالس ادارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى ايلاء الاهتمام الواجب بالخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة ، خاصة من حيث تأثيرها في برامج أعمالها ، وعلى ادراج تنفيذها في خططها المتوسطة الأجل ، أو ما يساويها من الوثائق وفي ميزانياتها البرنامجية ؛
- ٨ - يرجو من جميع المنظمات المعنية تقديم تقارير الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن التدابير المتخذة أو المقترحة لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة .

الجلسة العامة ٣٦

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٨٧/١٩٨٧ - الممارسات الاقتصادية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية
والأراضي العربية المحتلة الأخرى

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى مقرر الجمعية العامة ٤٣٢/٤٠ الموعر في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي رجت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يعد تقريراً عن الممارسات المالية والتجارية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى ،
واذ يلاحظ أن تقرير الأمين العام^(٦١) لا يشمل سوى الممارسات المالية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ،
يرجو من الأمين العام أن ينفذ مقرر الجمعية العامة ٤٣٢/٤٠ بالكامل وأن يقدم تقريراً عن تنفيذه الى الجمعية في دورتها الثالثة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الجلسة العامة ٣٦

٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

(٦١) • A/42/341-E/1987/78

٨٨/١٩٨٧ - تعزيز وتحسين العمليات الحكومية الدولية لبرمجة
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يسلم بدور وأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنمية هذه البلدان
اجتماعيا واقتصاديا وفي تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ،

واذ يؤكد مجددا سلامة التوصيات الواردة في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون
التقني فيما بين البلدان النامية (٦٢) ،

واذ يلاحظ بارتياح نتائج العمليات الأخيرة لبرمجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
وتدعيم الاعتماد الفردي والجماعي على الذات لدى البلدان النامية ،

واذ يسلم بأن العمليات الحكومية الدولية لبرمجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
تشكل أسلوبا يفيدي في تشجيع مثل هذا التعاون التقني ،

واذ يسلم أيضا بأهمية اشتراك البلدان المتقدمة المستمر ، عند الاقتضاء ، في دعم الأنشطة
ذات الصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

واذ يسلم كذلك بأهمية الدور الحفاز والداعم الذي يضطلع به نظام الأمم المتحدة الانمائي
لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبضرورة تعزيز أنشطته في ذلك المجال ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الى تحسين دور تكامل امكانات التعاون التقني فيما بين
البلدان النامية والقدرة عليه مع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم
المتحدة في اطار البرمجة القطرية ،

١ - يحيط علما بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية عن دورتها الخامسة (٦٣) ، ويوعد المقررات الواردة في التقرير ؛

٢ - يحث جميع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، كل في مجال اختصاصه ، على
المشاركة بنشاط في دعم تنفيذ التوصيات الواردة في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون
التقني فيما بين البلدان النامية وعلى ابلاغ الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان
النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بأنشطتها في هذا المجال حتى تتاح معلومات كاملة
عن فعالية مختلف وظائف نظام الأمم المتحدة الانمائي في دعم التعاون التقني فيما بين البلدان
النامية الى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها السادسة التي سوف تعقد بعد اعتماد خطة عمل
بوينس آيرس بعشر سنوات •

الجلسة العامة ٣٧

٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧

(٦٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس آيرس

٣٠ آب/ أغسطس - ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع (A.78.II.A.11) الفصل الأول •

(٦٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39) •

١٩٨٧/٨٩ - توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض
الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١١٦٦ (د-١٢) المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ الذي نصت فيه الجمعية على انشاء لجنة تنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والى قرار الجمعية العامة ١٩٥٨ (د-١٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ و ٢٢٩٤ (د-٢٢) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ ، اللذين نصت فيهما على اجراء زيادات لاحقة في عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ،

واذ يشير الى المذكرة الشفوية المؤرخة في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٧ والموجهة من ممثل الصومال الدائم لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام^(٦٤) بشأن توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ،

١ - يوصي الجمعية العامة بأن تتخذ في دورتها الثانية والأربعين مقراً بشأن مسألة توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من واحد وأربعين عضواً الى ثلاثة وأربعين عضواً ؛

٢ - يوصي اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن تنظر في طرق ووسائل تحسين امكانيات مشاركة المراقبين مشاركة فعالة في أعمالها .

الجلسة العامة ٣٧
٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧

١٩٨٧/٩٠ - المشاكل الغذائية والزراعية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والقرار ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، والقرار ١٧٤/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ والقرار ٢٠٥/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ، والقرار ١٩١/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ بشأن المشاكل الغذائية والزراعية ،

(٦٤) E/1987/105

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي^(٦٥)،

وإذ يؤكد على الضرورة الحتمية لبقاء القضايا الغذائية والزراعية في بؤرة الاهتمام العالمي،
وإذ يؤكد من جديد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٦٦)، الذي التزمت فيه البلدان الأفريقية، كما التزم المجتمع الدولي، في جملة أمور، بالاهتمام على سبيل الأولوية بانعاش وتنمية الأغذية والزراعة في أفريقيا وزيادة الموارد اللازمة لذلك،

وإذ يؤكد من جديد أن الحق في الغذاء هو حق عالمي من حقوق الإنسان ينبغي ضمانه لجميع الأفراد، وإذ يؤمن في هذا السياق بالمبدأ العام القائل بأنه لا ينبغي استخدام الغذاء وسيلة للضغط السياسي، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي،

وإذ يؤكد من جديد أيضا أن صيانة السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأغذية والزراعة من الأمور الهامة لتحسين الأحوال الاقتصادية ودعم الأمن الغذائي،

وإذ يؤكد من جديد أن الاعتماد على الذات في مجال الأغذية والزراعة يشكل هدفا هاما لمعظم البلدان النامية،

وإذ يسلم بمساس الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في تنشيط إنتاج الأغذية في البلدان النامية وبأن للسياسات السلعية الزراعية الدولية تأثيرا هاما على بلوغ ذلك الهدف،

وإذ يعيد تأكيد أن للزراعة تأثيرا رئيسيا على قطاعات الاقتصاد الأخرى في البلدان النامية،
وإذ يساوره القلق لكون الحماية المتزايدة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتدهور معدلات التبادل التجاري، والوصول المحدود إلى الأسواق، قد أثرت تأثيرا سلبيا على أوضاع التجارة الزراعية الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية،

وإذ يرحب بتوافق الآراء الدولي المتزايد منذ الدورة الوزارية الاستثنائية للدول الأطراف في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، المعقودة في بونتا دل استي، أوروغواي، من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، بشأن اصلاح التجارة الزراعية الدولية في أقرب وقت ممكن،

١ - يلاحظ مع القلق أن الجوع وسوء التغذية ما انفكا يتزايدان منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ وأن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية قد ازداد في الثمانينات وأن الهدف الرئيسي لمؤتمر الأغذية العالمي بقي إلى حد بعيد غير متحقق؛

٢ - يحيط علما مع التقدير بالتقرير الشفوي المقدم من المدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي نيابة عن الأمين العام بشأن تحرير التجارة الزراعية الدولية؛

(٦٥) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.75.II.A.3)، الفصل الأول.

(٦٦) قرار الجمعية العامة د/١٣ - ٢، المرفق.

- ٣ - يرحب بالاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت في الدورة الثالثة عشرة لمجلس الأغذية العالمي التي عقدت في بكين من ٨ الى ١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٧^(٦٧)؛
- ٤ - يوعيد اعلان بكين الصادر عن مجلس الأغذية العالمي والوارد في مرفق هذا القرار، بوصفه اعادة تأكيد للالتزام المجتمعي الدولي باستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية وبوصفه اطارا للتعجيل بالاجراءات الرامية الى بلوغ هذا الهدف؛
- ٥ - يطلب من الحكومات ووكالات المساعدة الدولية أن تضاعف الجهود الوطنية والاقليمية المتعلقة بالاستراتيجية الغذائية بوصفها جزءا من الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للقضاء على الجوع والفقر؛
- ٦ - يعترف بأن البلدان النامية التي تسعى الى تحقيق الاعتماد على الذات قد تضطر الى اعتماد سياسات من شأنها حماية انتاجها الزراعي؛
- ٧ - يعيد تأكيد أن اجراءات دعم الصادرات الزراعية، وغيرها من الممارسات الحمائية التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة في القطاع الزراعي، تسهم في تراكم فوائض المخزونات في السوق العالمية، وأن تدهور الأسعار الدولية لا يخدم أغراض الأمن الغذائي العالمي اذ أن الانتاج المحلي للبلدان النامية قد يزول من الأسواق المحلية والدولية؛
- ٨ - يدعو الى التنفيذ الفوري والكامل للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية، ولاسيما بالنظر الى الصلة الوثيقة بين هبوط الحاصل من صادرات السلع الأساسية وتراكم الديون؛
- ٩ - يناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية^(٦٨) أن تفعل ذلك؛
- ١٠ - يرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومات الافريقية لتنشيط الزراعة والانتاج الغذائي تنفيذا للالتزاماتها بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠؛
- ١١ - يعرب عن تقديره لتلك البلدان المتقدمة التي اتخذت تدابير محددة لدعم الجهود الافريقية الرامية الى تحقيق الانتعاش والتنمية بموجب برنامج العمل؛
- ١٢ - يعرب عن قلقه لأن الموارد الأجنبية المتوقعة دعما للجهود الافريقية من أجل الانتعاش والتنمية وفقا للالتزامات المجتمعي الدولي بموجب برنامج العمل لم تتحقق بعد، ويحث المجتمع الدولي على الاسراع في دعمه لهذه الجهود وايلاء مزيد من الاهتمام لهذه المشكلة أثناء الاستعراض النصفى لتنفيذ برنامج العمل وتقييمه في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة؛

(٦٧) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق

رقم ١٩ (A/42/19)، الجزء الأول .

(٦٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.81.II.D.8 .

١٣ - يعترف بالحاجة الى المزيد من الموارد المالية المحلية والدولية من أجل العلم والتكنولوجيا والتدريب الزراعي داخل افريقيا ، بما في ذلك الدعم اللازم للتصدي للمشكلة الكبرى المتمثلة في اعادة توجيه النظم الافريقية للبحث والانتاج الزراعي وتعزيزها الى حد كبير ، ولتطوير وتعزيز قدرتها العلمية والتكنولوجية المحلية واحداث تحول من الممارسات الزراعية الاستخراجية الى الممارسات الزراعية التجديدية ؛

١٤ - يرحب بالجهود التي يبذلها بعض أعضاء المجتمع الدولي لدعم مكافحة انتشار الجراد والجنادب في افريقيا ، ويشي على منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لدورها التنسيقى ولانشائها مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد ؛

١٥ - يرحب بالتقدم المشجع المحرز في مجال اصلاح السياسة المحلية دعما لقطاع الأغذية والزراعة في العديد من البلدان النامية ، ويطلب من المجتمع الدولي الاسراع في موازنة هذه الجهود؛

١٦ - يدعو جميع البلدان الى انتهاز الفرصة التي تتيحها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، التي تتسم بأهمية حاسمة ، للسعي بقوة الى تحرير التجارة الزراعية وتحقيق الاصلاحات السياسية اللازمة ، واضعة في الاعتبار كافة المبادئ العامة الناظمة لتلك المفاوضات ، بما فيها مبدأ المعاملة التفضيلية والأكثر مواتاة ، المجسدة في الجزء الرابع من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة^(٦٩) والصكوك ذات الصلة ؛

١٧ - يحيط علما بتوصيات الاجتماع الأقليمي الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومجلس الأغذية العالمي في لومي في الفترة ١١-١٤ أيار/ مايو ١٩٨٧ والتي حددت مجالات أولوية لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الأغذية والزراعة ، ويطلب من الحكومات والمنظمات الوطنية والاقليمية والأقليمية أن تعمل معا على نحو أوثق من أجل تعزيز البرامج الغذائية والزراعية الاقليمية والأقليمية ؛

١٨ - ينشد جميع البلدان أن تبذل جهدا أكبر للمشاركة على نحو نشط في المفاوضات بشأن العملية الثالثة لتجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ويحث جميع المساهمين في الصندوق على بذل جهود اضافية للمساهمة في موارد الصندوق بغية ضمان أعلى مستوى ممكن من تجديد الموارد ، مع المحافظة في الوقت نفسه على المؤسسة وعلى هيكلها الفريد ؛

١٩ - يكرر ندائه الملح الى البلدان المانحة القليلة التي لم تساهم بعد في البرنامج الخاص لصندوق البلدان الافريقية جنوب الصحراء المتضررة من جراء الجفاف والتصحر لكي تفعل ذلك ، ويدعو المجتمع الدولي لبذل جهد مالي اضافي بحيث يمكن بلوغ الرقم المستهدف للصندوق وقدره ٣٠٠ مليون دولار في أقرب وقت ممكن ؛

٢٠ - يحث جميع الدول على بذل قصارى جهدها للمساهمة في برنامج الأغذية العالمي بحيث يتمكن في الوقت المحدد من بلوغ هدفه المقرر للفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ والبالغ ١٫٤ بليار دولار كما وافق عليه مجلس ادارة البرنامج ولجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ؛

(٦٩) أنظر General Agreement on Tariffs and Trade, Basic Instruments and Selected Documents, Vol.IV (Sales No. GATT/1969-1).

٢١ - يدعو المصارف الانمائية الاقليمية واللجان الاقليمية والأونكتاد والبلدان المانحة الى تيسير الترتيبات العملية للاسراع في التمويل والتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، مع ايلاء اهتمام خاص لتوسيع الترتيبات الثلاثية التي يمكن للبلدان النامية من خلالها أن تساعد على تمويل الاجراءات التعاونية بين بلدان الجنوب ؛

٢٢ - يحث الحكومات على أن تضمن وتعزز اشتراك المرأة في صياغة وتنفيذ السياسات والخطط والمشاريع الوطنية في مجال الأغذية بالنظر الى الأهمية الممنوحة للأغذية والدور المعترف به للمزارعات في انتاج الأغذية وتسويقها وتغذية الأسرة ، وبالنظر الى توافق الآراء الذي تحقق في نيروبي بشأن استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (٧٠) ؛

٢٣ - يرحب ببرنامج العمل لمجلس الأغذية العالمي لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ المشار اليه في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثالثة عشرة (٧١) ويرجو من مجلس الأغذية العالمي أن ينفذه ؛

٢٤ - يرجو من الأمين العام ، بالتشاور مع مجلس الأغذية العالمي وموتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أن يعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ، تقريراً شاملاً عن اتجاهات السوق الدولية للمنتجات الزراعية مع مقترحات بالسبل والوسائل الكفيلة بزيادة حصة البلدان النامية في التجارة الزراعية الدولية ؛

٢٥ - يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً شفهيّاً آخر عن تحرير التجارة الزراعية الدولية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ والى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

الجلسة العامة ٣٧

٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧

(٧٠) تقرير الموتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة :
المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥-٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.85.IV.10) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٧١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٩
(A/42/19) ، الجزء الثاني ، الفصل الثالث ، الفرع دال .

مرفق

اعلان بكين
الصادر عن مجلس الاغذية العالمي

نحن ، وزراء مجلس الأغذية العالمي المجتمعين في بكين في حزيران / يونيه ١٩٨٧ ،
نسترعي اهتمام جميع الشعوب الى تزايد عدد البشر الذين يلقون حتفهم بسبب الجوع وسوء
التغذية ، وهو ما يعد من أسوأ الويلات التي ابتلى بها العالم •
وبعد مضي ثلاث عشرة سنة على انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي ازداد عدد الرجال والنساء
والأطفال الذين يعانون من نقص التغذية في العالم ، على الرغم من زيادة اجمالي انتاج الأغذية •
ان هذا الوضع غير المقبول انما نصرب جذور أسبابه في أعماق التاريخ كما أنه يعزى الى
عوامل اجتماعية واقتصادية معقدة •
وفي مواجهة هذا الخلل الذي يوءثر على حياة الأبرياء من البشر ،
نعلن مرة أخرى أن الحصول على الغذاء هو حق من حقوق الانسان يجب الدفاع عنه من جانب
الحكومات والشعوب والمجتمع الدولي ،
ونؤكد أن البشرية تستطيع ، في ضوء تجربة عدد من البلدان النامية ، اطعام نفسها اذا
اتبعت الوسائل المناسبة ،
ونعلن أن هذه الوسائل تعتمد على الارادة السياسية للحكومات والمجتمع الدولي في كسب
المعركة المشتركة ضد الجوع ،
ونقر بأن تنمية الانتاج الزراعي تتطلب توفير المناخ الدولي المواتي وترتهن بالتقاء السياسات
المالية والاقتصادية والاجتماعية التي ينبعها كل قطر في اطار مفهوم الاستراتيجيات الغذائية الوطنية
التي يطرحها المجتمع الدولي
وفضلا عن ذلك ، فاننا مفتنعون بأن الزراعة تمثل قطاعا حيويا في مجال تحقيق التوازن
الاجتماعي والاقتصادي والمالي في البلدان النامية •
والواقع أن الديون الواقعة على عاتق الكثير من البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا ،
يجب ألا تتمخض عن زيادة الفقر الذي يعاني منه سكان الريف •
وبناء على ذلك ،
ندعو المسوؤولين عن البرامج الوطنية للتكيف الاقتصادي الى اعطاء أولوية لمتطلبات التنمية
الريفية المتكاملة لما لها من تأثير على الأحوال المعيشية لسكان الريف والحضر على السواء ،
وتحث البلدان المتقدمه النمو وهيئات التمويل الرئيسية على أن تضع في اعتبارها الصعوبات
الشديدة التي تواجهها البلدان النامية في سداد ديونها أو وضع الأساليب المالية الضرورية لتحقيق
الانتعاش الاقتصادي الوطني ،

ونحث المسؤولين عن المفاوضات التجارية على أن يعيدوا انشاء نظام سليم وعادل لتبادل المنتجات الزراعية وأن يسمحوا بأن تشارك فيه البلدان النامية بطريقة منصفة ،
ونعتقد أنه يجب على الحكومات والمنظمات الدولية أن تزيد من تشجيعها للتعاون الاقليمي وبين بلدان الجنوب ، ولاسيما في تدعيم انتاج الأغذية ، والصناعات الزراعية ، والتجارة ، والادارة والبناء المؤسسي ،
ونؤكد على أن دعم بلدان الشمال لشعوب بلدان الجنوب النامية لايزال ضروريا ،
ونقر بأن السلم والاستقرار ضروريان لتنمية الانتاج الزراعي ،
ونعلن عن عزمنا على ضم جهودنا وتوحيد قوانا واهتماماتنا من أجل القضاء على ويلات الجوع قضاء مبرما .

بكين ، ١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٧

الرقم المستهدف للتعهدات لبرنامج الاغذية العالمي
للفترة ١٩٨٩-١٩٩٠

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يلاحظ تعليقات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها المتعلقة بالرقم المستهدف الأدنى للمساهمات الطوعية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ (٧٢) ،

واذ يشير الى قراري الجمعية العامة ٢٤٦٢ (د-٢٣) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٢٦٨٢ (د-٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ ، اللذين اعترفت فيهما الجمعية العامة بالخبرة التي اكتسبها برنامج الأغذية العالمي في مجال المعونة الغذائية المتعددة الأطراف ،

١ - يعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المرفق لبحثه واقراره ؛

٢ - يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والأعضاء والأعضاء المنتسبين في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على اتخاذ الترتيبات الضرورية لاعلان تعهداتها في المؤتمر الثالث عشر لاعلان التعهدات لبرنامج الأغذية العالمي .

الجلسة العامة ٣٧

٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧

(٧٢) أنظر WFP/CFA: 23/20 ، أحييت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه

الوثيقة E/1987/80 .

مرفق

" الرقم المستهدف للتعهدات لبرنامج الأغذية العالمي
للفترة ١٩٨٩-١٩٩٠

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى أحكام قرارها ٢٠٩٥ (د-٢٠) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ والذي يقضي باستعراض أعمال برنامج الأغذية العالمي قبل انعقاد كل مؤتمر للتعهدات ،

واذ تشير أيضا الى أحكام الفقرة ٤ من قرارها ١٧٦/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ التي تقضي بأنه ، مع مراعاة اجراء الاستعراض المشار اليه ، يجب عقد المؤتمر المقبل للتعهدات في موعد أقصاه أوائل عام ١٩٨٨ حيث تدعى الحكومات والمنظمات المتبرعة المعنية للتعهد بالمساهمات للعامين ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، بغية بلوغ الرقم المستهدف الذي تكون قد أوصت به الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،

واذ تلاحظ أن استعراض البرنامج قد أجرى من جانب لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في دورتها الثالثة والعشرين ومن قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧ ،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٩١/١٩٨٧ المؤرخ في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧ وتوصيات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ،

واذ تعترف بقيمة المعونة الغذائية المتعددة الأطراف التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي منذ انشائه ، وبضرورة متابعته لنشاطه في شكل استثمارات رأسمالية وتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة ،

١ - تضع رقما مستهدفا للمساهمات الطوعية لبرنامج الأغذية العالمي يبلغ ١.٤ مليار دولار لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ تشمل مبالغ نقدية و/ أو خدمات لا يقل مجموعها عن ثلث هذا الرقم ، وتعرب عن الأمل في زيادة هذه الموارد بمساهمات اضافية كبيرة من المصادر الأخرى ادراكا للحجم المتوقع من طلبات المشروعات السليمة وقدرة البرنامج على العمل على مستوى أعلى من ذلك ؛

٢ - تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء والأعضاء المنتسبين في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات المتبرعة المعنية على بذل كل جهد ممكن لتحقيق هذا الرقم المستهدف بكامله ؛

٣ - تطلب من الأمين العام ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ، عقد مؤتمر للتعهدات في مقر الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٨٨ لهذا الغرض ؛

٤ - تقرر أنه ، مع مراعاة القيام بالاستعراض المنصوص عليه في قرارها ٢٠٩٥ (د-٢٠) ، يجب عقد مؤتمر التعهدات التالي في موعد لا يتجاوز أوائل عام ١٩٩٠ حيث تدعى

الحكومات والمنظمات المتبرعة المعنية للتعهد بالمساهمات للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ لبلوغ الرقم المستهدف الذي توصي به آنداك الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة " .

٩٢/١٩٨٧ - دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قراره ٦١/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٨٣ ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ١٣٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩،

واذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦،

واذ يضع في اعتباره أن لكل دولة الحق السيادي وغير القابل للتصرف في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقا لارادة شعبيها ، بدون تدخل خارجي ،

واذ يشير أيضا الى أن الفقرة ٣١ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٧٣) ، تنص على أنه ينبغي إيلاء المراعاة الواجبة للدور الايجابي للقطاع العام في تعبئة الموارد الداخلية ، ووضع وتنفيذ الخطط الانمائية الشاملة ، وتقرير الأولويات الوطنية ،

واذ يلاحظ أن القطاع العام يقوم بدور هام في التنمية الاقتصادية لبلدان نامية عديدة ،

واذ يلاحظ مع الارتياح أن البلدان النامية تقيّم بصورة مستمرة دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها وأولوياتها الانمائية الوطنية ورفع مستوى معيشة سكانها ،

واذ يضع في اعتباره الحاجة الى تحسين كفاءة وفعالية القطاع العام في ضوء مختلف الصعوبات التي واجهتها البلدان النامية ،

واذ يساوره القلق ازاء القيود التي يواجهها القطاع العام في دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، بسبب ما تواجهه هذه البلدان من صعوبات اقتصادية مستمرة والعبء المالي الذي يقع على حكوماتها ،

واذ يضع في اعتباره أهمية تحليل ومناقشة ونشر الخبرة التي اكتسبتها البلدان النامية بشأن دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

واذ يعترف بفائدة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتيسير تبادل الخبرة والمعلومات بشأن دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وصلة هذا القطاع بغيره من القطاعات ، وبالحاجة الى مواصلة هذه الأنشطة ،

(٧٣) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

١ - يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية (٧٤)؛

٢ - يدعو الأمين العام الى أن يواصل دراسة دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وأن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، دراسة شاملة أخرى الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، واضعا في الاعتبار مختلف الجهود التي اضطلعت بها البلدان النامية والخبرة التي اكتسبتها في تحسين كفاءة القطاع العام ، مع إيلاء اهتمام خاص ، في جملة أمور ، لأحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٣٧/٣٤ ،

٣ - يدعو اللجان الإقليمية والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة الى أن تساعد الأمين العام في دراسة دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وفقا لقرار المجلس ٦٠/١٩٧٨ المؤرخ في ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٨ ؛

٤ - يدعو الهيئات والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة الى أن توفر كل في مجال اختصاصها ، فرص تبادل الخبرة والمعلومات عن دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية في اطار الحق السيادي لجميع البلدان في تعيين دور ملائم للقطاع العام وغيره من القطاعات وفقا لبرامجها وخططها الانمائية من أجل حفز المبادرة والدينامية في اقتصاداتها .

الجلسة العامة ٣٧
٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧

٩٣/١٩٨٧ - صافي تحويل الموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يذكر بقرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ ، المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ ، والمتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ يذكر أيضا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٦ وبقرار الجمعية العامة ٤١/١٩٨٠ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ،

واذ يذكر كذلك بقرار الجمعية العامة ٤١/٢٠٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ يلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام بشأن صافي تحويل الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة^(٧٥)، والدراسة الاستقصائية للاقتصاد العالمي لعام ١٩٨٧^(٧٦)، وتقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن دورتها الثالثة والعشرين^(٧٧)،

وإذ يعرب عن قلقه العميق لاستمرار وجود تحويل صاف في مجمل الموارد الحقيقية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ،

وإذ يزعج لتوالي تزايد صافي التدفقات من البلدان النامية الذي كان عام ١٩٨٦ في حدود ٢٤ مليار دولار في التحويلات المالية ، و ٩٤ مليار دولار من حيث الخسائر التجارية ، فيصل مجموعهما إلى ١١٨ مليار دولار ، الأمر الذي يوءدي ، في جملة أمور ، إلى انخفاض مستويات المعيشة في البلدان النامية ،

وإذ يدرك أن هذه الحالة الخطيرة تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم ، كما تهدم العملية الإنمائية في البلدان النامية ،

وإذ يشعر بالقلق العميق لأن عبء خدمة ديون البلدان النامية ينتقص بشكل خطير من الموارد المتاحة لها لتعزيز واستمرار النمو الاقتصادي والتنمية ويعوق أيلولة الموارد الكافية للخدمات الاجتماعية في قطاعات مثل الصحة ، والتغذية ، والتعليم ، والإسكان ، التي هي حيوية لمجموعات السكان الأشد تأثراً ،

وإذ يؤكد على أن انتعاش الاقتصاد العالمي انتعاشاً متوازناً ومتصلاً يقتضي استعادة النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

١ - يشدد على ضرورة التعجيل باعتماد تدابير محددة لعكس اتجاه صافي التحويل السلبى للموارد بتخفيض تدفق الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، وبزيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية ؛

٢ - يحث البلدان المتقدمة على القيام ، بوجه خاص ، باعتماد تدابير :

(أ) لزيادة وتحسين فرص الوصول إلى أسواقها أمام المنتجات الآتية من البلدان النامية واتخاذ خطوات لتحسين وحماية القوة الشرائية لحصائل صادرات البلدان النامية ؛

(ب) زيادة تدفق المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية كيما يتحقق بنهاية الثمانينات الهدف المقرر بواقع ٠٫٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة ؛

(ج) تشجيع زيادة التمويل الخاص وكذا الاقراض العام الطويل الأجل غير التساهلي ، والعمل ، في هذا الصدد ، على تحسين شروط الاقراض بوسائل منها اجراء تخفيض كبير في أسعار الفائدة الحقيقية ، وإطالة فترات السماح والسداد ،

(٧٥) A/42/272-E/1987/72 .

(٧٦) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع للطبعة الانكليزية E.87.II.C.1 والتصويب .

(٧٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١٠ (E/1987/23) .

- (د) توفير قدر كبير من تخفيف الديون ، مراعية قدرة المدينين على تسديد ديونهم ؛
- ٣ - يناشد البلدان المتقدمة اتخاذ اجراءات ملموسة تتجه الى تصحيح اختلالات التوازن الكبرى في الاقتصاد العالمي ، وتسهم في عكس اتجاه صافي تحويل الموارد ، ولاسيما من خلال تخفيض أو ازالة أوجه العجز في ميزانياتها بالتزامن مع اعادة تنشيط اقتصادات البلدان ذات الفوائض التجارية ؛ واعادة توجيه الفوائض التجارية الى البلدان النامية للمساعدة في تعزيز تعجيل النمو وتواصل التنمية في البلدان النامية ؛ والعمل في اطار متعدد الأطراف على تنسيق واتساق سياسات الاقتصاد الكلي ، بما في ذلك السياسات المتعلقة باستقرار أسعار الصرف ، لصالح التنمية الشاملة ،
- ٤ - يرجو من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في دورته السابعة ، ايلاء نظر متعمق لظاهرة صافي تحويل الموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ؛
- ٥ - يرجو من الأمين العام رصد تلك الظاهرة والتطورات ذات الصلة بتنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ .

الجلسة العامة ٣٧

٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧

المقررات

١٦٠/١٩٨٧ - اقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية أخرى

- ١- أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٢٠ المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، جدول أعمال دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧ (٧٨) وقرر :
- (أ) أن يحيل تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (٧٩) الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ؛
- (ب) أن ينظر في الرسالة المؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ والموجهة من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الى الأمين العام بشأن الذكرى السنوية الأربعين لهذه المنظمة (٨٠) ، والرسالة المؤرخة في ٣ حزيران / يونيه ١٩٨٧ والموجهة من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الى الأمين العام حول الاستراتيجية العالمية للوقاية من متلازمة العوز الصناعي المكتسب ومكافحتها (الايدز) (٨١) وذلك في جلسة عامة في اطار البند ١٥ من جدول الأعمال .
- ٢- ولاحظ المجلس ، في جلسته العامة ٣٧ المعقودة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، أنه سيتم النظر في البنود ٤ و١٦ و٢٠ و٢١ و٢٢ من جدول الأعمال في جلسته العادية الثانية المستأنفة لعام ١٩٨٧ .

١٦١/١٩٨٧ - مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد نظر ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، في الطلبات المقدمة من الرابطة الدولية للبوكسيت ومجلس المحاسبة الافريقي ومجلس وزراء الداخلية العرب ومصرف التنمية الافريقي والمعهد الثقافي الافريقي ، قرر السماح لهذه المنظمات ، وفقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس (٨٢) ، بالاشتراك دون حق التصويت في مداوات المجلس بشأن المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص كل منها ، على النحو التالي :

(٧٨) أنظر الصفحة ج أعلاه .

(٧٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٢
• (A/42/12)

(٨٠) • E/1987/107

(٨١) • E/1987/109

(٨٢) E/5715/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.83.I.9) .

- (أ) مصرف التنمية الافريقي على أساس دائم ؛
(ب) الرابطة الدولية للبوكسيت ومجلس المحاسبة الافريقي ومجلس وزراء الداخلية العرب والمعهد الثقافي الافريقي ، على أساس عارض •

١٦٢/١٩٨٧ - تقرير الأمين العام عن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز / يوليه ١٩٨٧ ، بتقرير الأمين العام عن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي (٨٣) ، ودعا الجمعية العامة الى أن تضع في اعتبارها ، عند النظر في التقرير في دورتها الثانية والأربعين ، الحاجة الى تعزيز الحوار حول التعاون الاقتصادي الدولي ، مع التأكيد على المصالح الانمائية للبلدان النامية •

١٦٣/١٩٨٧ - ادراج بورما في قائمة أقل البلدان نموا

- قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، ما يلي :
- (أ) أن يوعد استنتاج لجنة التخطيط الانمائي وتوصيتها بادراج بورما في قائمة أقل البلدان نموا (٨٤) ؛
(ب) أن يوصي الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين بالموافقة على ادراج بورما في قائمة أقل البلدان نموا •

١٦٤/١٩٨٧ - عضوية اسرائيل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بتقرير الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا المرفوع الى المجلس بشأن مسألة قبول اسرائيل عضوا في اللجنة (٨٥) ، وقرر أن يرجى النظر في مشروع المقرر الخاص بهذه المسألة والوارد في مذكرة أعدتها الأمانة (٨٦) الى دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ •

(٨٣) . A/42/314-E/1987/77

(٨٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١٠ (E/1987/23) ، الفقرة ٦٤ •

(٨٥) . E/1987/108

(٨٦) . E/1987/L.32

١٦٥/١٩٨٧ - مكان انعقاد الدورة الرابعة والاربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد وضع في اعتباره ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الفقرة ٤ (و) من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ١٤٠/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، وأحاط علما مع التقدير بعرض حكومة اندونيسيا استضافة الدورة الرابعة والأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء ، قرر أن تعقد الدورة الرابعة والأربعون للجنة في جاكرتا في عام ١٩٨٨ وفقا للفقرة ٥ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ١٤٠/٣١ .

١٦٦/١٩٨٧ - مكان انعقاد الدورة الثانية والعشرين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز / يولييه ١٩٨٧ ، أن تعقد الدورة الثانية والعشرون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي في البرازيل ، في عام ١٩٨٨ ، وفقا لمقرر المجلس ١٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وأن تمول النفقات الاضافية للدورة ، ان وجدت ، من الميزانية العادية للجنة عن طريق اعادة توزيع الاعتمادات .

١٦٧/١٩٨٧ - مكان انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة الاقتصادية لافريقيا والاجتماع الرابع عشر لمؤتمر وزراء اللجنة

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد وضع في اعتباره ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الفقرة ٤ (و) من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ١٤٠/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، وأحاط علما مع التقدير بعرض حكومة النيجر استضافة الدورة الثالثة والعشرين للجنة الاقتصادية لافريقيا والاجتماع الرابع عشر لمؤتمر وزراء اللجنة ، قرر أن تعقد الدورة الثالثة والعشرون للجنة الاقتصادية لافريقيا والاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الوزراء في نيامي في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٨ ، وفقا للفقرة ٥ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ١٤٠/٣١ .

١٦٨/١٩٨٧ - تقرير الامين العام عن عقد النقل والاتصالات في أفريقيا

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد نظر ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، في تقرير الامين العام عن عقد النقل والاتصالات في أفريقيا^(٨٧) لاحظ مع الارتياح انجازات جميع البلدان الافريقية في تنفيذ القرارات التي سبق أن اعتمدها مؤتمر وزراء النقل والاتصالات والتخطيط في أفريقيا في اطار عقد النقل والاتصالات في أفريقيا ، وهي انجازات ستدخل ضمن انجازات العقد كما هو ملاحظ في قرار المجلس ٦٢/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

(٨٧) A/42/288-E/1987/71

١٦٩/١٩٨٧ - تقرير الأمين العام عن التعاون الاقليمي

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بتقرير الأمين العام عن التعاون الاقليمي (٨٨) .

١٧٠/١٩٨٧ - تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بتقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أعمال دورته الرابعة عشرة (٨٩) .

١٧١/١٩٨٧ - تقريرامجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة عن تنفيذ

خطة العمل لمكافحة التصحر وعن تنفيذ خطة العمل

لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بتقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر وعن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني (٩٠) .

١٧٢/١٩٨٧ - تقرير لجنة المستوطنات البشرية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بتقرير لجنة المستوطنات البشرية عن أعمال دورتها العاشرة (٩١) .

١٧٣/١٩٨٧ - تقرير الأمين العام عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني

في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بتقرير الأمين العام عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة (٩٢) .

(٨٨) E/1987/79 .

(٨٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٢٥

(A/42/25) .

(٩٠) E/1987/L.34 .

(٩١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٨

(A/42/8) .

(٩٢) A/42/183-E/1987/53 .

جدول الاعمال المؤقت والوثائق الخاصة بالدورة
الخامسة والعشرين للجنة السكان

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، على جدول الأعمال المؤقت والوثائق الخاصة بالدورة الخامسة والعشرين للجنة السكان على النحو المبين أدناه .

جدول الاعمال المؤقت والوثائق الخاصة بالدورة
الخامسة والعشرين للجنة السكان

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- اقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
- ٣- الاجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للسكان :
 - (أ) رصد الاتجاهات والسياسات السكانية ؛
 - (ب) استعراض وتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ؛
 - (ج) النظر في امكانية عقد مؤتمر حكومي دولي بشأن السكان في عام ١٩٩٤ .

الوثائق

- تقرير موجز للأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، بما في ذلك الدراسة المتعمقة لموضوع مختار (مقرر المجلس ٨٧ (د-٥٨))
- تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان في عام ١٩٨٩
- تقرير الأمين العام عن الخيارات المتعلقة بعقد مؤتمر حكومي دولي بشأن السكان في عام ١٩٩٤
- ٤- برنامج العمل في ميدان السكان لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ وتنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن سير العمل في ميدان السكان للفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨
- مذكرة من الأمانة العامة عن برنامج العمل المقترح في ميدان السكان للفترة ١٩٩٠-١٩٩١

٥- متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان

الوثائق

تقرير موجز للأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، بما في ذلك الدراسة المتعمقة لموضوع مختار (مقرر المجلس ٨٧ (د-٥٨))

تقرير الأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان السكان

تقرير الأمين العام عن رصد المساعدات المتعددة الأطراف في ميدان السكان

تقرير المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية عن أنشطة الصندوق

الأجزاء ذات الصلة من تقارير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن دورتيه الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين ، التي تتعلق بصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل العالمية للسكان

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة

٧- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والعشرين

صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية : تغيير الاسم ١٧٥/١٩٨٧-

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد رحب ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بتوصية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته الرابعة والثلاثين بشأن تغيير اسم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (٩٣) قرر أن يوصي الجمعية العامة بالموافقة على تغيير اسم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الى صندوق الأمم المتحدة للسكان ، مع استبقاء رمزه المختصر UNFPA ، وعلى أن يظل مفهوماً أن التغيير المقترح في الاسم لا يغير بأي وجه من الولايات الحالية لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أو من أهدافه أو مقاصده الحالية ، أو من دور ووظائف مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة ، ازاء الصندوق .

(٩٣) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١٢

(E/1987/25) ، المرفق الأول ، المقرر ٣٢/٨٧ .

١٧٦/١٩٨٧ - التقارير التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
فيما يتصل بالمسائل السكانية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قراره ٧/١٩٧٦ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ بشأن المسائل السكانية (٩٤) وعن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية (٩٥) .

١٧٧/١٩٨٧ - تقرير لجنة السكان

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بتقرير لجنة السكان عن دورتها الرابعة والعشرين (٩٦) .

١٧٨/١٩٨٧ - جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، على جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (٩٧) .

١٧٩/١٩٨٧ - المحاضر الموجزة للجان دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولهيئاته الفرعية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد ذكّر في جلسته العامة ٣٥ المعقودة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بقراريه ٦٩/١٩٧٩ المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٩ و ٨٣/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٨١ وبمقرريه ١٨٤/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ و ٢٠٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، قرر التوقف لفترة سنتين اضافيتين اعتبارا من عام ١٩٨٨ عن توفير محاضر موجزة للجان دوراته (اللجنة الأولى (الاقتصادية) واللجنة الثانية (الاجتماعية) واللجنة الثالثة (لجنة البرنامج والتنسيق)) وللهيئات الفرعية التالية :

(٩٤) . A/42/302-E/1987/81

(٩٥) . E/1987/3

(٩٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ٣

• (E/1987/16)

(٩٧) • Corr.1 و E/1987/L.22

- لجنة التنمية الاجتماعية ؛
- لجنة مركز المرأة ؛
- لجنة المخدرات ؛
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا ؛
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ؛
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى ؛
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ؛
- لجنة المنظمات غير الحكومية ؛
- لجنة الموارد الطبيعية ؛
- لجنة البرنامج والتنسيق ؛
- لجنة الشركات عبر الوطنية •

١٨٠/١٩٨٧ - تعزيز تنسيق أنشطة موعسات منظومة الامم المتحدة

رجا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٦ المعقودة في ٨ تموز / يولييه ١٩٨٧ ، من اللجنة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالدراسة المتعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وبخاصة أثناء استعراضها دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنسيق ، أن تنظر بصورة متعمقة في دور المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والمكتب الداعم له ، على النحو المتوخى في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، بهدف تعزيز تنسيق أنشطة موعسات منظومة الأمم المتحدة •

١٨١/١٩٨٧ - تنمية المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما مع الارتياح ، في جلسته العامة ٣٦ المعقودة في ٨ تموز/يولييه ١٩٨٧ ، بتقرير الأمين العام المعنون " تنمية المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية : المشاكل والنهج المتعلقة بتقرير السياسات والتخطيط والادارة" (٩٨) وأيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق باقامة برنامج لمساعدة الدول الأعضاء ، في حدود الموارد المتوافرة •

تنسيق الأنشطة الحكومية الدولية لادماج
المرأة في التنمية الاقتصادية ١٨٢/١٩٨٧

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد وضع في اعتباره ، في جلسته العامة ٣٦ المعقودة في ٨ تموز / يوليه ١٩٨٧ ، الاقتراحات المتصلة بالتنسيق على المستوى الحكومي الدولي ، المطروحة في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن التنسيق في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة (٩٩) ، والتوصيات التي أصدرتها في هذا الصدد لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والعشرين (١٠٠) ، قرر أن يرجو من الأمين العام تقديم تقرير عن الترتيبات القائمة فيما بين الهيئات الحكومية الدولية لتنسيق الأنشطة المتصلة بدمج المرأة في التنمية الاقتصادية واقتراح تدابير لتحسين هذه الترتيبات لكي ينظر فيها المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ .

الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
فيما يتعلق بمسألة التعاون والتنسيق الدولي
داخل منظومة الأمم المتحدة ١٨٣/١٩٨٧

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٦ المعقودة في ٨ تموز / يوليه ١٩٨٧ ، بالوثائق التالية :

- (أ) مذكرة من الأمين العام يحيل فيها الى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة (١٠١) ؛
- (ب) تقرير لجنة التنسيق الادارية السنوي الشامل عن عام ١٩٨٦ (١٠٢) ؛
- (ج) التقرير المرحلي للجنة التنسيق الادارية عن سجل الأنشطة الانمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (١٠٣) الذي أحالته لجنة البرنامج والتنسيق الى المجلس (١٠٤) .

(٩٩) . A/42/232-E/1987/68

(١٠٠) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/42/16) ، الجزء الأول ، الفصل الثالث ، الفرع ألف .

(١٠١) . A/42/227-E/1987/65

(١٠٢) . E/1987/47

(١٠٣) . E/AC.51/1987/13

(١٠٤) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/42/16) ، الجزء الأول ، الفقرة ٢٩٤ .

الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
فيما يتصل بمسألة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٧ المعقودة في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بالتقارير التالية :

(أ) تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " الدعم المقدم من جهاز الأمم المتحدة الانمائي لتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية " (١٠٥) وتعليقات لجنة التنسيق الادارية عليه (١٠٦) ؛

(ب) تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " التمثيل الميداني لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة : الهيكل والتنسيق " (١٠٧) وتعليقات لجنة التنسيق الادارية عليه (١٠٨) ؛

(ج) تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " التعاون التقني بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجان الاقليمية " (١٠٩) وتعليقات الأمين العام عليه (١١٠) ؛

(د) مذكرة من الأمين العام يحيل فيها تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (١١١) ؛

(هـ) تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية (١١٢) ؛

(و) تقرير المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (١١٣) ؛

(ز) مذكرة من الأمين العام عن استعراض السياسة العامة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (١١٤) ؛

(١٠٥) أنظر A/40/656 .

(١٠٦) A/40/656/Add.1 .

(١٠٧) أنظر A/41/424 .

(١٠٨) A/42/290 .

(١٠٩) أنظر A/42/110 .

(١١٠) A/42/110/Add.1 .

(١١١) A/42/326-E/1987/82 .

(١١٢) E/1987/48 .

(١١٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١١

• (E/1987/24)

• Add.1 و E/1987/89 (١١٤)

(ح) مقتطف من تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن اجتماعه التنظيمي لعام ١٩٨٧ ودورته الرابعة والثلاثين (١١٥) .

١٨٥/١٩٨٧ - التقرير السنوي الثاني عشر للجنة
سياسات المعونة الغذائية وبرامجها

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٧ المعقودة في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بالتقرير السنوي الثاني عشر للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي (١١٦) .

١٨٦/١٩٨٧ - مذكرة من الامين العام بشأن مكافحة غزو
الجراد والجنادب لأفريقيا

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٧ المعقودة في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بمذكرة الأمين العام التي أحال بموجبها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن غزو الجراد والجنادب لأفريقيا (١١٧) .

١٨٧/١٩٨٧ - ما للمديونية والاختلالات الضريبية والخارجية المستمرة
في البلدان المتقدمة من آثار عالمية على البيئة
الاقتصادية الدولية ، وبخاصة على عملية التنمية
في البلدان النامية

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٧ المعقودة في ٩ تموز / يولييه ١٩٨٧ ، أن يرجو من الأمين العام أن يدرج في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٨ تحليلا شاملا لما للمديونية والاختلالات الضريبية والخارجية المستمرة في البلدان المتقدمة من آثار عالمية على البيئة الاقتصادية الدولية ، وبخاصة على عملية التنمية في البلدان النامية .

(١١٥) E/1987/L.31 ، وهي تتضمن المقررات التي اعتمدها مجلس الادارة خلال عام ١٩٨٧ . وللإطلاع على التقرير الكامل ، أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١٢ (E/1987/25) .

(١١٦) WFP/CFA: 23/20 ، أحيلت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفها الوثيقة E/1987/80 .

(١١٧) E/1987/57 .

الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
في معرض مناقشته العامة للسياسة الدولية
الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات
الاقليمية والقطاعية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٧ المعقودة في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، بالوثائق التالية :

(أ) دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٨٧ : الاتجاهات والسياسات الجارية في الاقتصاد العالمي (١١٨) ؛

(ب) تقرير الأمين العام عن صافي تحويل الموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة (١١٩) ؛

(ج) تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها الثالثة والعشرين (١٢٠) ؛

(د) موجز للدراسة الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لسنة ١٩٨٦ (١٢١) ؛

(هـ) موجز الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى لعام ١٩٨٦ (١٢٢) ؛

(و) ملخص الدراسة الاستقصائية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦ (١٢٣) ؛

(ز) موجز الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا ، ١٩٨٦-١٩٨٧ (١٢٤) ؛

(ح) موجز للدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٨٦ (١٢٥) .

(١١٨) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع للطبعة الانكليزية E.87.II.C.1 والتصويب .

(١١٩) A/42/272-E/1987/72 .

(١٢٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١٠ (E/1987/23) .

(١٢١) E/1987/55

(١٢٢) E/1987/60

(١٢٣) E/1987/61

(١٢٤) E/1987/63

(١٢٥) E/1987/64

